■ دائرة حوار حول ■

التنمية البشرية

أعد وقائع الحوار للنشر
عبد الفتاح ناصف(*)

انعقدت دائرة الحوار فى مقر معهد التخطيط القومى بمدينة نصر / القاهرة ، وشارك فيها السادة الآتية أسماؤهم : (وفقا للترتيب الهجائى)

أ.د. أبو بكر الصديق متولى	(الأستاذ المتفرغ بجامعة حلوان)
أ.د. أحمد حسن ابراهيم	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ. السيد يس	(المستشار بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام)
أ.د. حامد عمار	(الاستاذ المتفرغ بجامعة عين شمس)
أ.د. عبد الفتاح ناصف	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. على نصار	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. محمد سمير مصطفى	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. محمد محمود الامام	(وزير التخطيط الأسبق)
أ.د. محمود عبد الحى صلاح	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)

(*)أ.د. عبد الفتاح ناصف مستشار تنمية الموارد البشرية ومدير مركز التخطيط الاقليمى ، معهد التخطيط القومى .

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف :

فى البداية يسعدنى ويشرفنى أن أرحب بحضراتكم وأشكركم على تلبية الدعوة والمساهمة فى دائرة الحوار والتى رأت هيئة التحرير أن تكون هذه المرة حول وضوع التنمية البشرية .

لقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع فى السنوات الأخيرة ومنذ بدأ البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى اصدار التقارير الدولية عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠.

ولقد تم توزيع ورقة عن مفهوم التنمية البشرية وقياسها . واسمحوا لى أن أقدم باختصار هذه الورقة لمن لم يجد وقتا لقراءتها .

نبدأ أولا بالمفهوم .، حيث تعتبر التنمية البشرية " عملية توسيع إختيارات الناس " والاختيارات بطبيعتها لا نهائية ، لكنها فى النهاية تتحدد واقعيا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. الخ . ومن ناحية أخرى ، أيا كان مستوى التنمية فى أى دولة فان الناس يتطلعون الى امتداد أعمارهم وهم بصحة جيدة ، كما يتطلعون الى تحصيل المعارف والعلوم وأن تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التى تهىء لهم حياة كريمة. فإذا تعذر ترجمة هذه الإختيارات الثلاثة الى واقع الحياة تتضاءل فرص تلبية غالبية الإختيارات الأخرى.

ومضمون التنمية البشرية أن يصبح الناس هم مركز التنمية ومحورها. فالتنمية البشرية تتصرف الى تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية ، كما أنها تنمية من أجل الناس من حيث مايؤكده هذا المفهوم من ضرورة استخدام هذه القدرات فى أنشطة انتاجية تضمن استمرار التنمية مع عدالة توزيع ثمارها . وهى ايضا تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد على توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم فى اتخاذ القرارات . وهذه الأبعاد الثلاثة متكاملة ومترابطة.

هذا المفهوم الاساسى للتنمية البشرية يمكن مقارنته بعدد من المفاهيم المتعارف عليها للتنمية. على سبيل المثال يمكن المقارنة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادى . وأهم مايفرق بين الاثنين أن التنمية البشرية ترى أن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادى شرط ضرورى للتنمية البشرية لكنه ليس شرطا كافيا. فكثير من الدول حققت نموا اقتصاديا لم يواكبه انجاز مماثل فى مجالات التنمية

البشرية ، نتيجة للاهتمام الزائد بالنمو الاقتصادى على حساب التنمية الاجتماعية.

وبالرغم من العلاقة الوثيقة بين مفهومى التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية ، الا أن مفهوم تنمية الموارد البشرية أو رأس المال البشرى يركز على البشر من حيث كونهم عنصر من عناصر الانتاج أو عامل من عوامل الانتاج . وبالتالى يهتم بتعظيم الناتج الذى يقدمه هذا الفرد أو الانسان فى عملية النمو الاقتصادى . ومن هذا المنطلق فان مفهوم تنمية الموارد البشرية يركز على البشر فى مرحلة العمر الانتاجى ويقل اهتمامه الى حد كبير بمراحل الحياة الأخرى للانسان فى حين أن التنمية البشرية تركز ليس فقط على مرحلة العمر الانتاجى لكنها تركز على المراحل المختلفة لحياة الانسان وعلى الأبعاد الاجتماعية والانسانية المرتبطة بحياته ولاتركز فقط على البعد الانتاجى.

ويختلف مفهوما التنمية البشرية ودولة الرفاهية .إن التنمية البشرية تعمل على تحقيق حياة منتجة لكل الناس . فالتنمية البشرية تهدف الى اقتلاع الفقر باتاحة فرص العمل المنتج والملائم لإختيارات الجميع وبحيث يحققون رفاهيتهم بجهدهم ووفقا لتفضيلاتهم . وطبقا لمفهوم التنمية البشرية يكون تدخل الدولة المباشر فى حالات الطوارىء للحد من وطأة الفقر، أما مفهوم دولة الرفاهية فإنه ينطوى على تدخل الدولة لتوفير الكثير مما يحتاجه الناس بغض النظر عما يسهم به كل منهم فى هذه التنمية . ومن ثم يصبح الأفراد فى هذه الدول عالة على الدولة، حيث تقدم لهم الدولة ماتستطيع تقديمه بغض النظر عن مساهمتهم فى عملية التقدم .

ويختلف مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم الحاجات الاساسية . ويتضح الفرق بينهما بصفة اساسية فى تقسيم الحاجات الى أساسية وغير أساسية. فالتنمية البشرية تعتبر الحاجات وفقا لإختيارات الناس كلها حاجات مطلوب الوفاء بها من خلال جهد البشر فى عملية التنمية ، لأن التصنيف بين حاجات اساسية وغير اساسية هو تصنيف تحكمى لاتأخذ به التنمية البشرية .

أنتقل بسرعة الى قياس التنمية البشرية. فبالرغم من أن الكثيرين ممن كتبوا عن التنمية البشرية يركزون على مستوى واحد من القياس فان التنمية البشرية لها مستويين من القياس : المستوى الأول هو المستوى الجمعى والمستوى الثانى هو المستوى التفصيلى . المستوى الجمعى يتمثل فيما يسمى بدليل التنمية البشرية ويشتمل على ثلاثة عناصر : طول العمر ويمثله العمر المتوقع عند الميلاد ؛ والمعرفة والتعليم ويمثلها معدل القراءة والكتابة عند البالغين . اما العنصر الثالث فهو

مستوى المعيشة ويمثله متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى.

أما المستوى الثانى من القياس وهو المستوى التفصيلى فيشمل العديد من المؤشرات فى مجالات مختلفة يصل عددها الى ٢٦ مجال ، كل منها يتم قياسه بعدد من المؤشرات .

وبالنسبة للعناصر الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية يلاحظ أن أولها ، وهو المؤشر الخاص بتوقع الحياة عند الميلاد ، بقى كما هو منذ أول تقرير الى آخر تقرير للتنمية البشرية ولم يتغير. ومن المعروف أن ذلك العنصر يعكس المستوى الصحى بالمجتمع. والعنصر الثانى الخاص بالمعرفة والتعليم، ومؤشره معدل القراءة والكتابة للبالغين ، ظهر فى التقرير الدولى الأول للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ ، ثم اضيف اليه متوسط سنوات الدراسة عام ١٩٩١ حيث أصبح هذا العنصر مكونا من مؤشرين هما معدل القراءة والكتابة ومتوسط سنوات الدراسة .ويرجح الأول بالثلثين والثانى بالثلث . ولم يتغير هذا العنصر بمؤشريه منذ عام ١٩٩١. والعنصر الثالث ، وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المجلى الاجمالى الحقيقى بالدولار مقوما بمكافىء القوة الشرائية . ويتناقص تأثير الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى عند بلوغ مستوى معين .

ولكل عنصر من العناصر الثلاثة حدا أدنى وحدا أقصى . ويستخلص الحدان الأدنى والأقصى من بيانات الدول المختلفة التى تتضمنها تقارير التنمية البشرية الدولية . وفى تقرير ١٩٩٤ رؤى تثبيت الحدود الدنيا والقصوى . وأصبح الحد الأدنى والأقصى (صفر ، ١٠٠) لمعدل القراءة والكتابة و (صفر ، ١٥ سنة) لمتوسط سنوات الدراسة و (٢٥ . ٨٥ سنة) لتوقع الحياة عند الميلاد . اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فقد اعتبر الحد الأدنى له ٢٠٠ دولار والأقصى ٤٠ الف دولار .

نأتى بعد ذلك الى مايترجم باسم العتبه ، التى يقل عندها بشكل سريع تأثير الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، فقد اعتبرت عند مستوى الفقر فى الدول الصناعية فى السنوات السابقة وحتى ١٩٩٣. ونظرا لأن الفقر فى الدول الصناعية ليس هدفا للدول النامية أخذ المتوسط العالمى للدخل فى عام ١٩٩٤ كمستوى تقل بعده المنفعه الفعلية من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى . هذه باختصار هى أهم التغيرات فى عناصر دليل التنمية البشرية.

ويحسب كل عنصر من العناصر الثلاثة لدليل التنمية البشرية كنسبة مقامها عبارة عن المدى

المعيارى للعنصر (وهو الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى) ، أما البسط فهو الفرق بين القيمة الفعلية للعنصر بالدولة، موضع الحساب ، وبين الحد الأدنى للعنصر . ثم يحسب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط للنسب الثلاثة.

أما قياس التنمية البشرية على المستوى التفصيلى فهو مطلوب بل وضرورى للتعرف على الجوانب المختلفة للتنمية البشرية وتؤكد كل تقارير التنمية البشرية أن الدليل ليس بديلا للمؤشرات التفصيلية.

ونظرا لأن التنمية البشرية تتضمن مجالات متعددة يصعب تغطيتها تحليليا فى تقرير واحد، فقد ركز كل تقرير على موضوع أو عدة موضوعات محددة . وأتعرض الآن لأهم الموضوعات التى تناولتها التقارير الدولية للتنمية البشرية . فقد أوضح تقرير ١٩٩٠ أنه ليس مستوى الدخل فقط هو المهم من منظور التنمية البشرية بل أيضا كيف يترجم هذا المستوى فى حياة الناس . كما أثبت أنه من الممكن بلوغ مستوى مقبول من التنمية البشرية حتى مع تواضع مستوى الدخل.

واستمر تقرير ١٩٩١ على نفس المنوال وأدخلت تعديلات بسيطة على دليل التنمية البشرية بالاضافة إلى مؤشر لقياس الحرية الانسانية (أسقط هذا المؤشر فى التقارير التالية) . وقة ركز التقرير على موضوع تمويل التنمية البشرية ، وانتهى فى بعض تحليلاته إلى أنه يمكن تحقيق انجازات أكبر فى التنمية البشرية ليس بالضرورة بزيادة الانفاق وانما بحسن استخدامه .

وركز تقرير ١٩٩٢ على عدد من الأبعاد الدولية ومنها التجارة العالمية والأسواق المالية وكيف تعمل فى صالح الدول الأقوى . كما ناقش باختصار فكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة التى اخذ تعريفها من رجال البيئة . وقد خصص تقرير ١٩٩٤ أحد فصوله لهذه الفكرة تحت عنوان " نحو تنمية البشرية متواصلة أو مستدامه ".

وقد تناول تقرير ١٩٩٣ موضوع المشاركة من جوانب متعددة ، أما تقرير ١٩٩٤ فقد إهتم بقضايا الأمن البشرى بأبعاده السبعه : الأمن الإقتصادى والأمن الغذائى والأمن الصحى والأمن البيئى والأمن الشخصى والأمن المجتمعى والأمن السياسى .

وفى النهاية فإننى أقترح أن يكون حوارنا حول التنمية البشرية كمفهوم ومحتوى وأساليب

قياسها بصفة عامة وفى الاطار المصرى بصفة خاصة.

محمد محمود الامام :

نشكر الأخوة فى المعهد وفى المجلة للاهتمام بهذا الموضوع باعتبارأن البشر هم فعلا محور التنمية . ولكن يطرأ عندى عدة تساؤلات : ماهو الذى يدعونا للحديث عن التنمية ونقول أنها بشرية؟ نحن نعيد تغطية نفس المواضيع ولكن تحت تسمية جديدة .هذا يدعو إلى تساؤل يجب أن نجيب عليه بدقة : هل هناك شيء اسمه تنمية بشرية يجعلها مميزة أشد التميز عن المفهوم العام لكلمة تنمية ؟ لأننا لو قلنا تنمية اقتصادية أو تنمية صناعية أو غيره ، فإننا نعنى شيئا محددا . أما التنمية البشرية فهى عبارة عن تجسيد لكل هذا مجتمعا . وهذا يثير تساؤلا من نوع آخر . واضح من التقارير ومن تركيب المؤشرات أن جميع دول العالم ال ١٨٠ دخلوا فى سياق وسباق التنمية ، بينما تعلمنا فى المدارس أن التنمية هى هم الدول المتخلفة وكأنه له صفه خاصة وتكوين خاص ينطبق على مجموعة دون أخرى من الدول وبالتالى يجيب على مجموعة من الأسئلة خاصة بهذه الدول . ومن هنا كانت عملية المحاكاة واردة لأننا نقول متقدمة ومتخلفة ، والدول المتخلفة حاولت فى وقت من الأوقات أن تحاكى الدول المتقدمة من حيث أنماط النمو الذى حصلت عليه .

وهكذا ، فصلنا مشاكل وهموم الدول النامية عن مشاكل وهموم الدول التى سبقتها فى النمو. وقلنا أنه من حق الدول المتقدمه أن تقصر همها على النمو بالمعنى الاقتصادى الواحد وهو growth وبدأوا مؤخرا يهتمون بالمشاكل التى تضعف من هذا النمو أو التى تحد من فاعليته ممثلا فى النمو بدون توظف أو مشاكل البيئة التى تحيط بنمط النمو الاقتصادى . وهذه كلها مشكلات نسميها عوارض لعملية التنمية وليست جوهر عملية التنمية . القضية هنا قضية ليست سوفسطانية تقسم الدول إلى مجموعتين ونستبعد مجموعة الدول المتقدمة من عملية التنمية : المقصود أن أى نوع من التنمية هو عملية انسانية بطبيعته سواء كانت التنمية الاقتصادية، صناعية ، اجتماعية أو غيره محورها الانسان وتخاطب الانسان ولايجوز أن نعتبر نوعا بعينه تنمية بشرية فيكون غيره تنمية غير بشرية وبالتالى كان لدينا مكونات مختلفة للتنمية البشرية . وليس فى هذا عيب لأنه لكل مرحلة فى تاريخ الانسانية همومها الخاصة التى يجب التركيز عليها . فى وقت من الأوقات كان الهم فى الأساس هو تشكيل الدولة ، كيف يتحول إلى دولة . اليوم مشاكل الكوكبة وظهرت البيئة كمشكلة.

اذن عمليات الهموم والاهتمامات هى عمليات متكررة ومختلفة ولاضرر فى التركيز فى وقت من الأوقات على جانب أو آخر من التنمية حيث أن الباقى لايترك وانما يستتبع بعملية ديناميكية تستخلص ممارکزنا عليه . فى وقت من الأوقات لم يكن لدينا بنية اساسية ، لم يكن ممكنا الغاء الأشياء الأخرى ولكن لابد أن نعطى أولويات .

ننتقل إلى نقطة اخرى ، عندما اتكلم عن تنمية باعتبار أنها معاملة تحديات تواجه البشر والوصول الى مستويات أفضل فأمامى اختيارات للتنمية وليس للبشر. وفى ظل خيارات البشر ، لابد من تحديد خياراتى الاستراتيجية لفترة معينة . هنا أتحدث عن مسئولية الدولة :كيف تخاطب أجهزة التنمية دول العالم بمفهوم من منطلق التنمية البشرية؟ أرى أن هذا يضعنا فى كم لانهاية له من الجزئيات والسبب أننا إذا اعتبرنا أن التنمية هى كل الهم الانسانى فنحن أيضا مخطئون لأن الهم الانسانى الأول هو الادارة اليومية ، ادارة شئون الحياة، أما التنمية فهى عملية تكون اضافة إلى ذلك over & above . لو تابعنا من مفهوم الخطة نجد إن الخطط السنوية خطط ادارة ، اما الخطط طويلة المدى فهى خطط تطوير، وفرق بين الادارة والتطوير . كلنا مسئولون عن الادارة ، اذن لابد أن تكون هناك كلمة الادارة البشرية وليس التنمية البشرية ، فهى البعد المشترك، وهى الأمور التى تعنى بها كل الدول فى كل لحظة من اللحظات. عند تناول عمليات التطوير البشرى والانتقال من وضع إلى آخر ، هنا تأتى قضية من يفعل ماذا ؟ وماهى طبيعة النظام الذى قد يفرز تخلفا وقد يفرز تنمية . عندما كنا نتكلم عن نظريات التنمية وبالذات من الناحية الاقتصادية كنا نضع نماذج نسميها نماذج ديناميكية . وفكرة الديناميكية فى النظام أن النظام يكون قادرا على افراز قوى فى مرحلة من المراحل تعطى حركة إلى المرحلة التالية ، والقصور الذى يصيب النظام هو عندما يعجز عن هذا وينصب التفسير العلمى على: ماهى هذه القوى وكيف وأين يدخل التغيير لأن النظام اذا أصبح يولد ذاتيا حجب عنا قدرة التأثير . اذن إلى جانب فهمنا للديناميكية نستطيع التدخل ليس باحداث نتائج النظام وانما باحداث دوافع النظام وهذه هى عملية الادارة وهى انك تحل قرارك محل القرار الذى تتخذه المفردات وتُحفّز المفردات للوصول إلى النتيجة التى ترغبها .

عندما تحدث أ.د. ناصف عن الحاجات الأساسية وتكلم عن الرفاهية قال أنه فى الدول الاشتراكية جعلوا الناس عاله على الدولة. الاشتراكية لاتجعل الناس عاله على الدولة. هذا نظام

الادارة الذى نقل سلطة اتخاذ القرار من مكان إلى مكان .

وبالتالى عندما انظر إلى مفهوم التنمية البشرية كما هو مطروح لا أجد أنه ينشىء نظاما ديناميكيا وأجد أنه جرى تعداد ثلاثة أوجه للتنمية دون ايجاد رابط بينهم بمعنى القول أن التنمية بالناس قلتها من ٣٠ سنة أن التنمية بالناس وللناس ليست جديدة. نقول مرة التعليم ، ومرة الصحة ، التعليم قد يكون للناس أو هو بالناس لكنه يفتقد الصلة العضوية التى تجعلنى فى لحظة من اللحظات أقف عند تصور أو تصوير للتنمية فى دولة معينه وأقول أنها يجب أن تبدأ بكذا حتى تصل الى كذا من عناصر التنمية البشرية . هذه الصلة الترابطية موجودة فى ذهننا وليست موجودة فى أدوات التحليل . لايهمنى أن يكون المؤشر ٠,٩ أو ٠,٥ وانما يهمنى إذا كان ٠,٥ أعرف ٠,٥ لماذا وكيف أوصله الى ٠,٦ أرفع التعليم بعض الشىء لأن التعليم ناقص هل هذا يحقق التنمية البشرية ؟ يجب أن نجعل التنمية البشرية فكراً ومفهوماً قابلاً للاستخدام وليس للاطلاع والتشقيف، مع احترامى للاطلاع والتشقيف . أود أن أوضح اننى سعيد أن المؤشرات لم تعد تجعل الدول المتقدمة هى النموذج الذى نصبو اليه لأنه كان يقيّم موقف الدول النامية وفق درجة حرمانها مما حققته دولة كاليابان مثلا. وهذا سيكون ضد عملية التنمية وكان سيضع حداً أقصى على قدرات التنمية . فالبعض يتمنى الوصول لليابان . اليابان ليست بالضرورة حسنة ولن تظل كذلك . القضية التى كانت تحيرنا . كونهم أطلقوا الحدود ليس معناه أنهم خرجوا من نفس المفهوم ، وانما خرجوا من القيود التى صيغ بها هذا المفهوم وهذا ارجأ المشكلة ولم يحلها .

أود أن أعطى مثالا صغيرا : واحد فى دولة وصل فيها متوسط العمر مثل دول الخليج مثلا إلى ٨٠ سنة وجاهل ، هل هذا حسب وزن العمر وحسب وزن التعليم نستطيع أن نقول ٠,٧ فى التنمية وأنه لو كنا فى حالة عكسية نعطى ٠,٧ وأن التعليم عالى لكن عمره قصير. هنا أود القول أن تباين مظاهر الحياة يؤدى إلى نوع من الأهدار فى الحصيلة الانسانية من التنمية. وهذا الأهدار تعكسه هذه المفاهيم ولذلك فى مناقشات قبل ذلك قلت أن كثيرا من هذه المعايير متداخله ومترابطة مع بعضها بحيث أنه لو طبقنا فكرة تحليل التباين الاحصائى دائما فى الاحصاء نقول تأثير العامل وتأثير التفاعل بينه وبين العوامل الأخرى. وكثير من عمليات تحليل التباين تكشف عمليات التفاعل بشكل واضح . أود الوصول إلى التفاعل ليس لاثبات أن مؤشرات التنمية مرتبطة ببعضها وانما

لتقدير الى أى حد يؤدى التفاوت فى مستوياتها إلى إهدار وبالتالى يجعلنى أتحرك فى اتجاه معين .

انتقل الآن إلى كلمة الرفاهة التى كانت تستخدم فى الماضى فى العرف السياسى حيث يقال العمل على تحقيق الرفاهية للشعب . وعندما قامت الجامعة العربية كنا نتحدث عن رفاهية الأمة العربية والمواطنين العرب فكانت الرفاهية لها معنى عام . ولذلك يجب أن نميز بين الرفاهه عند مستويين : عند مستوى الفقر والشحة وهذا يعنى الوصول بالناس إلى ماهم محرومون منه من عناصر الرفاهه، وكذلك عند مستوى الوفرة وفى هذه الحالة يكون التركيز على النهوض بمستويات الخدمات وايصالها الى الناس بشكل معين . فالرفاهه هنا ليست كلمة مطلقة بحيث أقول أن الدول التى تعمل رفاهه تجعل الناس عاله على الدولة.

فى النهاية أحاول الوصول إلى نقطة فى عملية المفهوم الذى أعتقد أنه يجب أن يسود . أننا إذا نظرنا إلى التنمية على أنها عملية مجتمعية شاملة فلا بد أن تكون أبعادها تتناول متغيرات تمثل نتائج وعوامل السلوك فى الحياة ، سواء كانت هذه المتغيرات دخلا أو عمالة أو تعليم ... الخ . الشىء الآخر هو البناء المؤسسى الذى يفرز قدرات فى المجتمع قادرة على التواصل فى التنمية . لذلك لا أستطيع التحدث عن مجرد دور للدولة ودور للفرد . الدور الأول للمجتمع ومن هنا أذكر المثلث الذى عملته فى دراسة سابقة عن التنمية البشرية هو أن القاعدة الأساسية هى المجتمع . العيب فى النظرة التى تسود فى الأروقة التى تهتم بكل أنواع التنمية بما فيها التنمية البشرية ، بالتركيزعلى دور الدولة ودور الفرد دون دور المجتمع .

فى الوقت الحالى هاجمنا الدولة بشدة ثم أعلينا شأن الفرد وكأنه أصبح هو المسئول وهو الهدف، واعتبر ذلك من أخطر مايكون لأن الفرد بحكم تعريف الأنسان هو كائن اجتماعى وليس كأننا منفردا ولاوجود له يهمنا إلا باعتباره عضوا فى المجتمع . اذن قضية اصلاح المجتمع وانظمته المؤسسية ضرورية بحيث ينتقل من حالة التخلف إلى حالة القدرة على التطور وليس التنمية . أود الغاء كلمة تنمية من القاموس وأقول تطور لأن كل الدول تتطور. Development ترجمتها تطور أو تطوير فعل لازم ومتعدى . نحن خلطنا بالعربية بالتفرقة بين النمو والتنمية بتفرقة بين اللازم والمتعدى . القضية أبعد من ذلك فالتطوير يشمل كل جوانب الحياة والتطور هو سنة الحياة.

اذا تصورنا عملية تنموية هذا يعنى التدخل فى عملية التطور بما يحركها إلى وضع أرى أنه

أفضل واذا كنت أركز على المجتمع فلا بد أن أركز على التكوين أو البناء المؤسسى الذى يجعل من هذا المجتمع قوة قادرة على النمو . وهنا أجد أن هذا الأمر ليس خافيا ولكنه يستخدم أسوأ استخدام فى الوقت الحالى . فى وقت من الأوقات نتكلم عن حرية الفرد والحرية تحت اسم الانسان لا أحب كلمة حرية الانسان أو حقوق الانسان وانما اسميها الحقوق الانسانية. هناك تركيز على الفرد فى الحريات . الحرية الأساسية هى حرية مجتمعيه وهذه عملية خطيرة لأن الذى يجعل من هذه الحرية مطلباً والذى يجعل لها حدوداً أنها تعطى فى حدود مجتمع معين . وبالتالى فكرة المجتمع اذا غيبّت كثير من أمور التنمية البشرية تضيع .

اذا تكلمنا عن الحرية أو غيرها لا بد أن نتكلم عنها فى حدود تصور معين لتحويل المجتمع إلى جهاز صالح للتنمية وهذا معّرض لمخاطر لأن الحملة الحالية على تجريد الحكومات من سلطاتها وتغليب النزعات الفردية فيها ميل إلى انشاء أو صنع مايسمى بالمجتمع المدنى ووضعه فى قوالب مفروضة من الخارج بتصور معين بمعنى اذا طلبت جمعيتان - احداهما تعنى بهموم القرية والثانية تعنى بهموم المرأة - تمويلا فسوف يتم تمويل الثانية دون الأولى . وهذه مشكلة لأن أولويات المجتمع الخارجى فى هذه المرحلة هى المرأة . أنا ليس من أولوياتى المرأة ، أنا أولوياتى المرأة فى حدود همومى أنا ، كيف تتحول إلى اداة تنمية داخلية وليس الحصول على حقوق. المدخل إلى الحصول على الحقوق هو الواجبات والمسئوليات وبالتالى أرى أن مفهوم التنمية البشرية يجب أن يتحول إلى مفهوم مجتمعى وإلى مايطلق عليه التنظيم الاجتماعى Social organization بكل أبعاده.

النقطة الثانية التى برزت من كلامى أن هذه العملية ليست قالباً واحداً وانما هى عمليه تطور مستمرة ويجب أن تكون عناصر استقاء الاستراتيجية منها مرتبطة بتحليل معين للتكوين الاجتماعى وطبيعة المرحلة الممكنة . ماهى العلوم اللازمة لذلك ؟ هى بلا شك أبعد من علم الاقتصاد بمفرده، فهى مجموعة من العلوم الانسانية إلى جانب وعى بالعلوم الطبيعية ، ومغزاها بالنسبة للانسان. أننا مازلنا حتى الآن نتحدث عن التنمية التكنولوجية كما لو كانت تنمية مادية ،والثورة التكنولوجية كما لو كانت ثورة مادية . وحقيقة الأمر أنها ثورة انسانية شاملة والبعد الحضارى فيها أخطر بكثير من البعد المادى الموجود ، لذلك مالم نعى ذلك تصبح التنمية البشرية أو التنمية عموما تتم فى محاكاة وقوالب غير منسجمه فى اطار تنظيمى واحد .

السيد يس:

أريد أن أشكر أولا الزملاء الأعزاء لدعوتى إلى هذه الندوة الهامة وقد تابعت بدقة التقرير الخاص بالتنمية البشرية وحضرت الندوة التى نظمها المعهد من قبل وحضرت الافتتاح الذى تم فيه اصدار التقرير .

أنا اعتبر تقرير التنمية البشرية الذى أنجزه المعهد اضافة حقيقية للتراث العلمى المصرى . فأن تكون هناك مؤشرات لقياس التنمية البشرية سواء مؤشرات كمية أو مؤشرات كيفية. هذا فى حد ذاته فى رأيى كفيل لاثارة الوعى بقضايا التنمية ، ليس من خلال خطاب انشائى ولكن من خلال مقاييس ومعدلات تسمح بالمقارنة. وهى مسأله مهمة سواء بالنسبة لصناع القرار على المستويات المحلية ، أو بالنسبة للمثقف العام ، أو بالنسبة للطالب أو الدارس. هذه مسأله مهمة جدا خصوصا أن التقرير نجح فى أن يغطى كل المحافظات وهى مسألة تتم لأول مرة مما يتيح معالجة النمو غير المتكافىء إن صح التعبير بين الأقاليم المختلفة.

الورقة الموجودة والتى وزعت اطلعت عليها ، فيها موضوعات هامة جداً ، ومن أبرزها الرؤية الراديكالية للتنمية والتى ترجع إلى محبوب الحق لاشك فى ذلك . لأن محبوب الحق هو المستشار للبرنامج وقد اتيح لى فى مهمة استشارية فى نيويورك أن أعقد معه مناقشة طويلة فى وقت كانت فيه الأزمة الخاصة بمقياس الحرية الانسانية. كنا فى اجتماع معه واستدعى لأن هناك ضجة كبيرة بخصوص هذا المقياس . النقطة التى أود أن أثيرها هى كيف ننتقل من الوظيفة الوصفية للمؤشرات إلى الوظفيه النقدية ؟ أتصور أن هذه هى المهمة الرئيسية وهى التحدى الحقيقى . وصف الواقع وتحليله مسألة بالغة الأهمية ولكن مايهمنى كمثقف من العالم الثالث وباحث اجتماعى أن أرى المسألة الخاصة بمدى الكفاءة فى توزيع الموارد والانفاق العام . هذه المسألة بالغة الأهمية لأن جزءاً كبيراً من التخلف يعود إلى أن هناك موارد يساء استخدامها ، أنا لا أتحدث عن الفساد لأن الفساد قصة ثانية ومهم جداً متابعته ومعرفة اضراره الحقيقية بنمط توزيع الدخل ... الخ .أنا أتحدث عن الإنفاق العادى الذى ليس فيه فساد . مسأله الإهدار مثلما قال أ.د. الامام إهدار الموارد بشكل مباشر وغير مباشر. أريد الخروج على النص الذى وزع علينا لأن جزءا من مهمتى فى المناقشة هو الخروج على النص ، والذى أعنى به أساساً محاولة تبنى رؤية مغايرة لموضوع التنمية . هذه الرؤية

المغايرة تتعلق بما أسميه حاجتنا فى مصر - كما ذكر الدكتور حامد عمار - إلى صياغة نظرية عن الحياة فى مصر تشتق منها أهداف التنمية ولاتكون بالضرورة تقليداً بحيث تكون نموذجاً عالمياً أو غير عالمى . أنا لى احتياجاتى الخاصة وينبغى أن تكون لى رؤيتى الخاصة بالحياة فى مصر . يجوز أن معاييرى أو مقاييسى تختلف . واشارة أستاذنا الدكتور الامام إلى المجتمع اليابانى بالغة الأهمية . كل من درس التجربة اليابانية يعرف أنه مجتمع فاشستى فى ادارة الحياة ، نظام عسكرى يقمع فيه الفرد قمعاً شديداً وبالتالى المؤشر البائس الخاص بارتفاع معدلات التنمية الاقتصاديةِ والتكنولوجية مؤشر بائس لأنه فى مجتمع يقمع فيه الفرد وليس لديه أى حرية فى الاختيار .

هل هذا هو المثل الأعلى الذى نتطلع اليه ؟ واسطورة النمور الآسيوية التى كثر الحديث عنها فى أدبياتنا فى الوقت الحالى والتى تصاغ بشكل غير نقدى . النمور الآسيوية يتم فيها التنمية فى ظل قهر للشعب . ماذا يعنينى أنا بزيادة الدخل القومى اذا كان الشعب مقهوراً ؟ هل مهمتى دراسة معدلات التصدير ؟ هل هذه هى قضيتى ؟ وأنا أتكلم عن الانسان كانسان هل يمارس حريته فى الاختيار أم لا ؟ اذن معدلات النمو ليست هى المقياس وبالتالى فاننى أرى أن المسأله تتعلق بشىء آخر وهو هل لدينا نظرية عن الحياة فى مصر ؟ أو بعبارة أصرح هل لدينا مشروع قومى يحدد الأهداف والغايات فى مصر أم لا ؟

كلمة المشروع القومى يبدو أنها غير مرحب بها لدى القيادة السياسية فى مصر لأمر لا أعرفه . مره فكرت لكى نتحاشى هذه الحساسية أن أصوغ تعريفاً اجرائياً للمشروع القومى نتفق عليه واسميته إعداد مصر للقرن الحادى والعشرين . قد يكون هذا هدفاً اذا قلنا ماذا نريد لمصر لتدخل القرن الحادى والعشرين فى حاله من الصحة والعافية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافيه . ماهى الأهداف الكبرى ؟ قد يكون هذا مدخلاً أدرس بناءاً عليه موضوع التنمية ومعدلات الانجاز والقصور .. الخ .

الموضوع الذى نتكلم فيه عن التنمية بشكل مجرد لايصلح .عندما تحدث د. ناصف ورد الى ذهنى ثلاثة مستويات أساسية :

أولاً: صنع القرار الاستراتيجى الذى يتعلق بالتنمية من يصنعه ؟ وكيف يصنع ؟ هذه مسألة مهمة جداً عملية الاختيار الاستراتيجى بين بدائل . فلنأخذ موضوع بناء محطات ذرية . كان هناك مشروع مصرى ثم حدثت حادثة تشيرنوبل ، أحس رئيس الجمهورية أن هذه مسألة خطيرة على الأمن

البيئى فأوقف هذا المشروع . ثم عقدت ندوة فى مركز الدراسات الاستراتيجية وحضر فيها المدير المسئول وقال أن مصر لكى تدخل القرن الحادى والعشرى لابد من بناء محطات نووية لكن رئيس الجمهورية خشى خشية كبيره من مسألة الافتقار إلى قواعد الأمن والسلامة : هنا قرار سياسى . أخرج من هذا إلى أهمية صنع القرار الاستراتيجى فى التنمية . من يصنع القرار ، وكيف يصنع ، هذا مستوى أول .

ثانياً: ماهى القوى التى تؤثر على صنع القرار الاستراتيجى التنموى ؟ هذه مسأله بالغة الأهمية سواء كانت قوى داخليه من جماعات المصالح ، أو قوى خارجية ، وَصْفَه مستمده من الخارج للتنفيذ . اذن صنع القرار فى المستوى الأول من التحليل بالغ الأهمية لأن هذا يحدد مستقبل التنمية ونجاحها وفشلها .

ثالثاً: ماهى خريطة جماعات المصالح فى المجتمع ؟ وجماعات المصالح الاقتصادية أصبح لها وزن كبير جداً فى مصر فى العقود والأخيرة ومقننه ومؤسسة سواء جماعات رجال الأعمال أم غيرها سأضرب مثلاً لخطورة جماعات المصالح وخطورة تكون جماعات معينة مثل الشركة التى تأسست مع البنك الأهلى فيما يتعلق بالقطن . هذا مثل بارز كيف أن القطاع الخاص يعمل ويقيم تحالفات معينه يسيطر ويحتكر من خلالها سلعاً استراتيجية معينة قد تؤثر على المصانع الموجودة وتشرد العمال . هذه مسألة فى غاية الخطورة . ومن هنا يأتى تساؤل استاذنا الدكتور الامام : ماهو دور الدولة فى التنمية ؟ هذا الاتجاه الذى يجعل الدوله تستقيل من أداء وظائفها التنموية ، هل هذا الاتجاه نوافق عليه ؟ هذا موضوع مهم جداً . نحن مع الخصخصة لكن ماهو دور الدولة فى هذا الاطار الجديد؟ هل الدولة تراقب فقط أم لها دور ؟ وماهو هذا الدور وماهى طبيعته ؟ هل تنسق بين السياسات الاقتصادية ؟ هل تقيم التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ؟ ان دور الدولة سوف يؤثر على التنمية فى مصر لسنين قادمه . لابد أن نحدد بشكل قاطع ماهو دور الدولة الاقتصادى حيث أن هناك وهما يقول أن دور الدولة غير وارد حيث يضرب الناس المثل بالنمور الآسيوية وهم لايعرفون عنها شيئا . فالنمور الآسيوية دور الدولة فيها أساسى . فى اليابان مثلا وزارة التجارة هناك هى المتحكمة فى القرارالاقتصادى . هذه رأسمالية يابانية فيها هذا التشابك الغريب بين الحكومة ورجال الأعمال بحيث لاتستطيع الفصل بين الاثنين أحيانا.

أنا كباحث اجتماعى يهمنى رؤى الناس حيث استرشد بها فى التنمية . لذلك فان الورقة الموجودة فيها اضفاء للصفة العملية على مفهوم التنمية منها حاجات هامة مثل توفير قاعدة بيانات جيدة عن أسلوب حياة الناس . هذا موضوع هام جداً ولايمكن الوصول إليه الا ببحوث ميدانية تظهر كيف يعيش الناس فى مصر من طبقات مختلفه وقطاعات مختلفة ؟

مجلة الطليعه منذ سنوات اصدرت سلسلة عن الهموم المصرية وأتت بأمثلة من نساء ورجال من طبقات مختلفة. أنا أدعى أن هذه السلسلة التى نشرت فى عدة اعداد تعتبر أفضل من كثير من الدراسات السسيولوجية العديدة والتى قام بها الاستاذ أبو سيف يوسف وهو ليس سسيولوجيا . لكن الأسئلة التى طرحها أعطت لنا صورة يندر أن نعثر عليها فى بحث سسيولوجى مصرى مشغول بالاحصائيات ومشغول بالمعاملات والمتغيرات والمعدلات لأن البحث السسيولوجى المصرى منحاز إلى الاستمارة ويعجز عن التحليل الكيفى لرؤى الناس. هذه قضية مهمة جداً لأننا لو عرفنا قضية رؤى الناس وادراكاتهم ، ماهى تصوراتهم عن التنمية ؟ وماهى احتياجاتهم ومطالبهم ؟ فهذه مسأله اساسية وبالتالى لدينا ثلاثة مستويات لابد أن احددها : صنع القرار الاستراتيجى ، جماعات المصالح وخريطتها ، ورؤى الناس ، لكن كل ذلك مرتبط ببرنامج . هل عندنا خطة قومية شاملة لاعداد مصر للقرن الحادى والعشرين أم لا ؟ هذه نقطة لابد أن نفكر فيها كثيراً .

أود أن اختم حديثى ببحث نقوم باعداده بالمركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائية عن السياسة الثقافية cultural policyوقد وضعت خطة البحث وقلت أننى ليس لى علاقة بالنماذج العالمية . أود عمل خطة بحث تتفق مع احساسى ، اكتشفت أن هناك فرقا بين cultural policyو cultural politics الأولى تطبقها الحكومة أى وزارة الثقافة أما الثانية فهى تتعلق بالشق الثقافى فى برامج القوى السياسية فى البلاد وبالتالى فإن الأخوان المسلمين لهم سياسات ثقافية cultural politicsمعينه خاصة بهم سواء خاصة بوضع المرأة أو الحقوق والآداب . أيضاً الماركسيين لهم رؤية ثقافية أخرى . الحاسم فى الموضوع ليس سياسات الحكومة ولكن السياسات الثقافية cultural politics كيف تتصارع ويظهر الصراع الثقافى فى المجتمع حول التنمية وأهدافها وطريقتها. ومن هنا فان مسألة الاقتصاد الاسلامى والرباهى مسألة ثقافية وليست مسألة اقتصادية أو مفاهيم دينية معينه أدت إلى نتائج اقتصادية باهظة على الاقتصادالمصرى . مجرد

انسان قال هذا حرام وهذا حلال هذه قيمة ثقافية دينية . الثقافة هنا ترتبط بالاقتصاد. أكثر من ذلك الصراع الثقافى مسألة مهمة جداً . الأخطر من ذلك أنه ليس هناك مثل اقتصادى وحده أو اجتماعى وحده . هناك خلطة . أنا يهمنى أن أعرف خريطة الوقت فى مصر . هناك بحث ميدانى نعده فى المركز على عينة قومية لكى أتعرف كيف يقضى الناس أوقاتهم : المدة التى يقضونها فى المواصلات ، المدة التى يقضونها فى الطعام ، المدة التى يقضونها أمام التليفزيون .. الخ هذه مسألة مهمة جداً ولصيقه بموضوع التنمية .

الموضوع الثانى : أسميناه رؤى العالم وهناك بحث انثروبولوجى أجراه الدكتور أحمد ابو زيد . رؤى العالم مهم جداً. ماهو الصراع بين رؤى العالم ؟ هناك رؤية دينية للعالم ، ورؤية علمانية للعالم وهناك رؤية ليبرالية . هذا مهم جداً لأن الصراع المتعلق برؤى العالم ينعكس على تصورات الناس للتنمية وتقييمهم لها وحكمهم عليها سواء بالفشل أو النجاح.

البحث الثالث : أسميناه الاحتياجات والمطالب الثقافية Demands: ماذا يريد الناس ؟ كمخطط اقتصادى ماهى مطالب الناس ، احيتاجاتهم كما يعبرون هم عنها وليس كما تسقطها أنت عليهم ؟ هذه مسألة مهمة جدا .

البحث الرابع عن نوعية الحياة Quality of life مدى رضاء الناس عن حياتهم . أعتقد أن ضربى لهذه الأمثله يأتى حرصا على عدم اغفال الجانب الثقافى والاجتماعى فيما يتعلق بأى مناقشة حول التنمية .

وتبقى النقطة الأخيرة التى أتحدث عنها ، أنه لكى اتحدث عن التنمية لابد من تحديد النظرية العامة التى أتحدث فى ضوئها . هناك اجتهادات مختلفة ويوجد رؤى مختلفة . أى نوع من التنمية ؟ ووفقا لأى نظرية ؟ هذا هو السؤال الذى يجب أن نتصدى له وشكرا .

على نصار:

تابعت حديث الدكتور الامام ، والاستاذ السيد يس ، وسوف أكمل فى الجوانب المتفق فيها وأنبه الى نقط الخلاف . لقد اسعدنى انه تمت الاشارة الى اننا بالفعل بصدد دراسات التنمية، وهو المجال الذى نحتاجه دائما كجزء أساسى فى فكرنا . والمقصود هو تنظير العلاقات ومحددات سماها

الدكتور الامام آليات وديناميكيات .... الخ ، منذ فترة طويلة كنا قد وصلنا بالفعل الى تنويع مؤشرات التنمية عند القياس ، وانه لامانع من أن يكون فى بعض المراحل والأماكن هموم خاصة للتركيز عليها ، وبالطبع دون اهمال الجوانب الأخرى.

مافائدة مفهوم اذا لم يكن له استخدام (أو ارشاد) فى اشتقاق السياسات (أو اتخاذ السياسات) ؟ هذا أمر يثير حفيظة وحساسية كل المفكرين فى العلوم الاجتماعية (الاقتصاد والاجتماع والسياسة) . وتزداد الحساسية اذا ما أحس المثقف العربى أن هناك الحاحا من جهات خارجية للتركيز على موضوعات بعينها . وهذه قصة طويلة حيث يتكرر نفس الشيء فى حديثنا عن التنمية البشرية ، فنحن دائما عندما نحس أن الجانب الخارجى يركز على شيء ، يتولد لدينا اهتمام بالبحث عما وراء هذا الاهتمام وهل يتسق مع مسيرة أو تراكم خبرتنا فى التنظير لعملية التنمية أم لا ؟ ولكنى الآن حريص على أن أوضح أن د. الامام عليه أن لايُسرع فى التهوين من كلمة " توسيع الخيارات " لأن لها توظيفا فى حياتنا أيضا. وأنه عندما قال انه لا مانع من التركيز على موضوعات بعينها فى مكان وزمان ما دون اهمال المؤشرات الأخرى ، ليته يُنبّه الى أن الهموم الكبرى قد تختلف عندنا (فى ظروف مصرية أو عربية) عن الهموم الكبرى فى مكان آخر .وأن هذه الهموم الكبرى قد يكون بعضها اكثر خطورة وأهم من موضوع تنمية الأفراد (أو تنمية البشر). كأن يمكن أن يكون هناك ترتيب لأولويات وعلينا أن نبحث فى أنفسنا . وانتظرت أن يكون هناك اشارة فى حديث الزميلين العزيزين الى طبيعة العصر الذى نُقبل عليه ، لأننا بلدان لاتنتج علما ولا تنتج تقنية ولكنها تتعرض لطاحونه العلم والتقنية ، فقد تُضرب قدراتك عسكريا فى أربع ساعات ، أو تطحنك الجات فى سنوات أو تثار عليك حرب لأسباب بيئية أو .. الخ ، وتبقى أهمية النظر للمستقبل .

اذا كنا بصدد توسيع خيارات الناس فهذا أمر له انعكاسات كبيرة جدا فى تحديد الغايات ، وفى اختيار التأصيل النظرى المناسب لادارة شئون الحياه ولمدى التعقيد والتشابك بين الأبعاد السياسية والاجتماعية من ناحية والاقتصادية التى نركز عليها من ناحية أخرى. والأهم من ذلك ومن العدل بمكان اذا توصلنا الى أن خيارات الناس فى مصر قد تكون مختلفة عما تعكسه المؤشرات المدرجة فى قياس دليل اجمالى للتنمية البشرية المقارن بين الدول . علينا الا نقلل من أهمية ما نسميه الذاتية ، فلا أظن أن خيارات الناس موضوع نتكلم فيه بموضوعية. خيارات الناس سواء

اصابت أو لم تصب تؤخذ فى الاعتبار ، وهى آليه وتؤخذ فى الآليات . وطالما أن هناك رغبات للناس فهناك تحريك للمجتمع فى اتجاه معين . لقد كنت متفهما ، بدءا من منتصف الثمانينات وحتى الآن ، عندما ازداد فى الأدبيات الكتابة والاشارة والاستخدام لمجموعات معايير (وربما ليس أطر نظرية مكتملة) تعبر عن الاستدامة وتشير الى التنمية البشرية. وكنت أظن فى ذلك الوقت أن الأمور واضحة . فالاستدامة هو موقف عالمى يشير الى أن هناك حقوقا للاجيال التالية، وأن الفقر سلبيا يؤثر على البيئة ، وأن البيئة تؤثر على أحوال الفقراء، وأن الغنى سلبيا يؤثر على البيئة، وان البيئة تضع حدودا على الغنى .هذا التطور الفكرى نتيجة لتزايد معرفتنا بالتشابكات فى الطبيعة والكون، والتى فرضت علينا معارك لابد أن تغذّى تنظيرنا الاقتصادى والاجتماعى . البيئة نرى آثرها فى الانسان ووعيه وثقافته وتعامله مع الوقت . ويحدث العكس ايضا ، لأن هذا الانسان يتعامل مع البيئة فى كل مرحلة ويؤثر عليها بشكل معين . وإذا اضفنا لتلك القناعة مايحدث على جبهة العلوم والتقنيات ، كان لابد وأن نشهد تحولات فى النظام العالمى (أو اعادة تشكيله أو بلورته) ، هذان الموضوعان فى غاية من الأهمية لكل من كان يتابع مايحدث على ساحة العلم والتقنيه والبيئة .

هذه الأمور كان ولابد لها وأن تضبط النمو الخاص بالتنمية أخذا فى الاعتبار أن هناك تشابكات لم نكن نفهمها لابد أن تأخذ فى التنظير .

فماذا إذن بالنسبة للتنمية البشرية (وأنا أتابع على هذه الساحة) ؟ كان من الواضح أن من يقرأ مجلة علمية - سواء هو خبير أو مهندس فى الصناعه أو الزراعة أو فى الخدمات - سيدخل عالما جديدا ، وسيتعامل مع استفادة بطبيعة مختلفة للمعلومات المتوفرة له (والمعلومات هى التكنولوجيا) وسيستخدم آلات ومعدات مختلفة ، وسيسوّق منتجاته بطريقة مختلفة ومفهوم الجودة يتصاعد ومفهوم المشروعات الكبيرة والتخصص والميزة القائمين على موارد طبيعية قد انتهى ، ووحدات الانتاج تصغر فى الحجم وتغير العلاقات بين قوى الانتاج وبعضها والشرائح الاجتماعية. وكل ذلك سيكون له انعكاسات حتى فى بلد لا تنتج تكنولوجياتها (ولاتنتج علما) بنفسها. مع تغير مفهوم قوة العمل ، مع تنوع الشرائح الاجتماعية وتقاطعها ، مع النظره لوقت العمل ووقت الراحة ، النظره للاسرة ، دور الأسرة فى العملية الانتاجية (هذه القصة الطويله)، لابد أن يكون لكل ذلك انعكاساته على التنظير. من اللحظات الأولى لهذه المتابعة يتضح أننا بصدد عصر جديد

(بدأ بالفعل) سواء نتحدث عن بعض الحرف فى شبرا الخيمة أو نتحدث عن أطفال صغار استولوا على جراجات فى أمريكا وبنوا مجتمع المعلومات والحاسبات . نتحدث عن بشر مختلف ومجتمع عقول ، وخريج جامعة بمستوى عال وأحدث المعارف فى نواحى معينه . فى البداية الطفل الفرنسى الذى يفهم انحناءات الكون ، ويجلس امام الفيديوجيم ، ويتعامل مع الأشياء دون أن يراها هو ، (أيا كان مايدرسه) أقرب الى مجلات علمية تتحدث فى العلم ، هو تنمية بشرية لمواجهة العصر. هذا هو التحضير الضرورى للمنتج والمحارب والطبيب وكل المهن فى المستقبل (لأننا لاننتج علمنا ولاننتج تقنيتنا. اذن لابد ان يكون عندنا الامكانات العقلية والمهارية التى تجعلنا نتعامل مع المستقبل . والتعامل يبدأ من العلوم، حيث أن المسافة بين العلوم والتطبيقات أصبحت من القصر بمكان . فالانسان المتعلم جيدا بمفاهيم هذا العصر ينتقل مباشرة ليكون منتجا وطبيبا وجراحا ومهندسا وجنديا.وهذا يحتاج الى مهارات لابد أن يكتسبها من الصغر . ان مايسمى التطبيق هو معرفة تسمح لك فى الأربع والعشرين ساعة أن تنتقل من خط انتاج الى آخر ، ومن منتج الى منتج ، ومن جودة الى جودة ، ومن صناعة الى صناعة ، ومن تطبيق الى تطبيق ، ومن ذوق مستهلك بعينه الى مستهلك آخر . إذاً، أصبح لدينا تصور أن النخب هى التى ستحدد المستوى العام لمجمل التنمية اذا ماتوفرت لهذه النخب العلم والمهارة. اذن التنمية البشرية وحقوق الاجيال القادمة (التى هى فكرة الاستدامة) أصبحا مطلبين فى بحثنا عن تنوع مؤشرات التنمية ويعطونا نقاطا وأولويات للتركيز تمثل قدرات كامنة يمكن توظيفها فى المستقبل ، ولكنها أيضا تنعكس على التنظير طالما أن مايسمى سقف وعلاقات الانتاج ستتغير ، لأن المشاركين لايعملون يدويا ، كل يخزن معلومات ويسترجعها ويحللها أو يشارك فى اتخاذ القرار.

اذن هناك أشياء كثيرة فى التنظير ستتغير؛ منها الدولة القطرية، منها الحدود ، منها العلاقات من بعد ، منها التأثير الاعلامى المباشر على المستهلك ، منها بيع سلع جديدة (هى المعرفة) يحتفظ بها بعد بيعها ، منها مفاهيم التبعية والاستقلال وتقسيم العمل . وأخيرا ، فالتنمية البشرية هى القدرة على رهانات المستقبل ، القدرة على تحدى هذا واستخدام هذا الوافد للصمود وحماية النفس . هى قدرات معينة كامنة فى البشر ، (وليس كل البشر ، وليس كل خريج جامعة) وليست مفاهيم تقليدية للصحة أو مفاهيم تقليدية للتعليم . وأرجوكم أن تزوروا فى مصر وحدات انتاجية(الآن) لتروا الى اى مدى تغيرت الحياه والمفاهيم . مثلما يحدث فى أمريكا الآن أن الغالبية العظمى من الوحدات

الانتاجية على مستوى ٤ أفراد ذلك يعنى مستوى أسرة ، ويعنى على مستوى أمرأة تدير عملا انتاجيا ، خريجة جامعة مستواها عالى لديها مجلات ولديها قواعد بيانات . هذا يحدث فى مصر أيضا ، ويحدث أشياء كثيرة لها انعكاسات التطور التكنولوجى الموجود.

ومع مطلع التسعينات بدا لنا أن المجتمعات التى تصدر إلينا المفاهيم ، قد لايهمها توضيح الصورة (لأنها تعيش فى وعاء ثقافى متكامل ، بمعنى أن البلدان التى تنتج التكنولوجيا لديها نظام للتعليم بالضرورة يتسق مع هذا والنظام الاعلامى الذى يتسق مع هذا ، والنظام الاجتماعى الذى يتسق مع هذا) . فلماذا لانمعن النظر فى حركة قياس التنمية البشرية ؟ حيث أن تبنى أى مفهوم يستطيع ايضا تشتيتنا ، نأخذ نفس المفهوم ولانعيد التفكير فيه وفى اصوله وخلفياته وترجمته الى التحديات الخاصة بنا سواء تحديات خارجية أو داخلية. لماذا نأخذ نفس المقياس أو نفس المفهوم ؟ الغرب الصناعى غير مطالب بأن يكلمك عن العوامل الاجتماعية أو السياسية المكملة الخاصة به . لكنك لاتستطيع تجاوزها . انت مطالب بأن تعرف عن دور الحريات وماذا حدث فى علاقة الدولة بالمجتمع ، وعن حجم التنوع والتمايز الحضارى مثلما قيل عن النمور الاسيوية وعن كوريا والدول الاسكندنافيه وعن فرنسا . لو قرأنا المعارك التى حدثت بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن اتفاقية الجات . نرى فى خلفية هذا تنوعا ثقافيا أو اختيارات بديلة وليس ببساطة استسلاما كان يمكن أن نأخذ من هنا ونعمل. نحن مطالبون بنوعية معينه من العقول والمهارات وكيف يمكن تحقيقها ومطالبون بالاستدامة وكيف يمكن تحقيقها ، فى ضوء خصوصياتنا وأوضاعنا . وأظن اننى بهذا الشكل اميل الى الاتفاق مع الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله أنه لو قيل لى تنمية بشرية فلابد أن يتبادر الى ذهنى باسرع مايمكن أن الانتاجية الكامنه (أو العوامل المؤثرة على انتاجية الفرد الكامنة فى وسط اطار دولى يطرح فكرة ميزات تنافسية هى الميزات النسبية ولكن مطعمة بقدرات فى المعلومات والتفاوض والتركيز على الجودة) تجعلنا نستطيع استخدام قدرات للعيش للفترة القادمة على الأقل ، وحتى لاستيراد مانحتاجه.

يوجد للدكتور عثمان محمد عثمان ورقة قدمها فى دورة تدريبية قال فيها أن العوامل المؤثرة على الانتاجية كان لابد أن تكون سياسية وبين مدى خطورتها ، وتكون اجتماعية وبين مدى خطورتها وتكون اقتصادية وقاعدة موارد ، وحريات ومبادرات . ومن المناقشة تظهر هناك قضايا اسمها

السقوف . ليكن عندك مايكون ، لكن فى النهاية يكون فعالا أو كامنا أو محتملا أو مأمولا فيه ، مرهونا بشىء اسمه السقوف أو الظروف. مثلما كان الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن فى منتصف الثمانينات مهتما بهذه النقطة. فكان يقول انظر الى شخص يابانى تجد شكله كالساذج، انظر الى شخص مصرى تجده عكس ذلك ، ثم انظر الى اربعة يابانيين مع بعض ، وضع ٤ مصريين مع بعض ، وستعرف معنى التنمية البشرية وارتباطها بالتنظيم المجتمعى . فى النهاية قد تختلف همومك ومبادراتك وأنت فى وعاء ثقافى فيه القهر يختلف عن القهر الذى يوجد فى اليابان . وعندما آتى لمقاييس تفصيلية للتنمية البشرية بالنسبة لمصر، والوضع يختلف ، فالدافع للانتاجية والسقوف الانتاجية وظروف المبادرات قضايا فى منتهى الأهمية بالنسبة لنا فى حقيقة ماقمنا به للتنمية البشرية. أيضا، اذا نظرنا لظروفنا نجد أن قضية البيئة قضية مجتمع، فالملوثات فى كل مكان وانعكاساتها على الصحة لاتقبل المجادلة ، وفى الأحياء الصناعية ، فى بعض الأحيان مثل شبرا الخيمة، فالتلوث بجميع انواعه وتفاعلاته حسب التقارير هو خمسة أضعاف النسبة المسموح بها عالميا وعلى امتداد سبع سنوات .والامثله من هذا النوع ايضا فى النظرة الى مستوى التعليم ومحتواه وحداثته ، وهل يدعو الى التنوير أم الى الهجوم على التفكير العلمى . بل نجد فى بعض المراحل هجوما على النظريات العالمية والتفكير العلمى فى كتب موزعة من وزارة التعليم .

التنمية البشرية فيها اطلاق للمبادرات ، والشباب فى مصر لو نزل ليستصلح أو يأخذ مبادرة فى شىء جميع الأجهزة فى مصر تراقبه . ولانفهم تماما المحيط المناسب للتنمية ، بمعنى كيف اتعامل مع الاطار العربى ، أملاً فى تحقيق تكامل الموارد؟. مفهوم التنمية البشرية كيف نقيسه اذا كان اغلبنا فى مصر يحلم بالهجرة واذا كان القائمون بالتنمية البشرية فى دول الخليج مصريين ؟ لايمكن أن نقارن مصر والكويت فى القائمة الدولية لمؤشرات التنمية البشرية ، سواء كانت التنمية نتيجة أدب وثقافة أم هندسة وتصميم واختراع وابتكار أم نتيجة تطبيق وعمال وحرفيين فنحن نتكلم عن طاقة كامنه فى مواجهة تحديات المستقبل .

أنا أدعى أنه ليس هناك متابعة لما يحدث فى العلم والتكنولوجيا فى مصر وأن البرامج الاعلامية العلمية الجيدة عندما تنزل فى الاردن مثلا تنزل بالنص الأصلى ، وعندما تأتى لمصر يشطب النص الاصلى ويعلن فى أحد البرامج التليفزيونية أننا داخلون عصر نحرك فيه الأشياء ونعمل كل

شيء بدون استخدام طاقة ونهدم جميع النظريات التى فى الكون ، فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة والطبيعة والفلك . الكلام الحقيقى يحذف ويوضع مكانه كلام آخر .عندما نحضر برنامجا ثقافيا فاننا كمصريين نتفاءل من كثرة الكلام عن الآخرين هم يعملون و...و... هذا زرع لعدم الثقة فى النفس. اصبحت الحياة ثنائية هم ونحن ، هم سيئون ولم نقل سيئين لماذا ؟ وهم ممتازون لأنهم اخترعوا . هذا فى منتهى الخطوره بالنسبة للتنمية البشرية . اهمالنا لقضايا التنظير حتى الآن. نحن نتكلم عن نظرية التنمية وندرس ونطبق الكنزية حتى الآن ، أى مايشتتنا عن تنويع ما نعمله . كان هناك برامج فكرية قبل تبنى المؤسسات الدولية لمفهوم التنمية البشرية ، وكان هناك اعمال فى كل الدول العربية عن مؤشرات التنمية ارتباطا باستقلاليه التنمية وبعض الافكار الخاصة بتنمية بديلة . كل هذا أهمل وبدأ المثقفون يتكلمون عن التنمية البشرية . نحن بذلك لانتقدم لأننا يمكن ان نستفيد بهذا ونكمل الارث الخاص بنا.

نأتى لمشكلة القياس . لقد قلت أن أى شيء يجب أن يفيد فى اشتقاق السياسات بالتالى تجميع المؤشرات لتجعلنى أعرف التفاعلات كما قال الدكتور الأمام ماهو شكل النتائج ؟ وماهو شكل المحددات ؟ ونحن نعرف أن هناك علاقة احصائية قوية جدا بين مؤشر الناتج المحلى وجميع المؤشرات الاخرى ونشر هذا فى دراسات غربية . يقولون القضية يكتفى بماذا ؟هل نكتفى بالأرقام الاحصائية عن توقع العمر والناتج والتعليم ؟. انا حزين على الحالة فى مصر . اذا أخذ طفل مبلغ عشرين جنيها ونزل ليلعب فيديوجيم قالوا أن هذا مضر ، من أين ستأتى بمديرين واطباء ومفكرين .. الخ اذا لم يتدربوا على المهارات من البداية.

لكى انهى حديثى ، عندنا فى مصر قضايا الأمراض المستوطنه ٢٠٪ والمعوقين حوالى ١٠٪ والى أى مدى تختلف برامج الأحزاب عن البرامج والسياسات التى تهمنا .لايوجد فى مصر برنامج مطبق للمدى البعيد فى أى شيء. عندنا ردود أفعال . ماذا عن وضع المرأة ، الطفل ، التعليم ، الاعلام ، الانتقال من قضية الغذاء الى قضية التغذية ، دمج الصناعات الصغيرة فى حساباتنا القومية وتخطيطنا ، تطوير أجهزة التخطيط سواء على المستوى القومى أو مستوى المؤسسة واعادة بناء مؤسسات تخطيط تعرف تحديات العصر وتعرف ماذا يعنى علم وتكنولوجيا وتعرف التشابكات البيئية. أعتقد أنه لاتوجد سياسة حاسبات فى مصر ، وهذا يعنى أن الآخرين يفكرون بالنيابة عنا ولنا . أعتقد لابد أن نتنبه الى أن الصياغة هى التنمية البشرية هى شرط ضرورى للتنمية ، وننسى تماما

كلمات من نوع أن التنمية الاقتصادية هى شرط ضرورى للتنمية . اذا اردت أن تدخل هذا العصر وتتحدى فيه وتحارب فيه وتبيع منتجات . لم يعاد النظر فى علاقة الدولة بالفرد فى مصر وهى دولة عمرها عشرة آلاف سنة . اعادة صياغة عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكوم على امتداد فترة طويلة كان البعد العربى الاسلامى فيه اساس ولايجب اهماله . فللدولة مسئوليتها لاتستطيع أن تتنازل عنها وأن الدولة مطالبة بتوفير المعلومات والعلم والتكنولوجيا وتنظيم فرص الابداع وهذه مسئوليات الدولة ، تزيد من مركزيتها حتى لو تركت كل الانشطة الاقتصادية وشكرا.

حامد عمار:

ان قضية التنمية البشرية تنطلق أساسا من مفهوم الاعتراف والالتزام بالانسان سواء كان هذا التقدير للانسان مستمدا من قيم سماوية أو من قيم فلسفية أو من تطور حضارى . فالانسان فى حد ذاته هو المنطلق أساسا وقد كرمه القرآن الكريم حين أكد ان الله قد خلقه فى أحسن صورة وفضله على سائر مخلوقاته ومن ثم فإن قيمة الانسان مستمدة من انسانيته ، وليس من سلطته او نفوذه او جاهه أو ثروته أو حسبه ونسبه أو موقعه الاجتماعى أو المكانى .اذا لم يكن هناك تحذر لهذا المفهوم المحورى تعرضت التنمية البشرية للتشوه والقصور . والتنمية البشرية فى معيارها الاساسى لابد ان ترتبط بالتنمية المتكاملة لمختلف طاقات الانسان وقدراته ونؤكد على كل القدرات والطاقات سواء كانت هذه الطاقات بدنية ، عقلية ، وجدانيه ، اجتماعية، مهاريه ، ابداعية ،تعبيريه. هذه الطاقات هى فى اعتقادى المعيار الذى ينبغى أن تتجه اليه التنمية البشرية. وهذه الطاقات تنمو بطريقة ارتقاء من مرحلة عمرية الى مرحلة عمرية وفى ظروف بيئية متنوعة . ولكل مرحلة عمرية احتياجاتها بما يحقق هذه التنمية المتصاعدة فى مختلف مراحل عمر الانسان، وأن هذه الطاقات هى الممثلة لمفهوم المواطنة فى مجتمع معين سواءً كان على المستوى الضيق أم على مستوى اقليمى أوسع أو مفهوم المواطنه على مستوى القطر أو الوطن العربى أو امتداداتهما الانسانية.

هذا هو المعيار وبالتالى فاننا نقول أن توسيع الخيارات بالنسبة للمجال التربوى يعنى أن هناك اختيارات فاذا لم يكن هناك اختيارات اصلا فكيف نطالب التنمية البشرية بالسعى الى توسيع هذه الاختيارات . ثم اذا ارتبطت هذه الاختيارات بمفهوم حاجات الانسان علينا ان نحذر من مغالطة المفهوم السائد من أن حاجات الانسان لاسقف لها وانها متجددة ومتكاثرة ولكن احتياجات الانسان

محدودة والذى يختلف ويتعدد ويتجدد هو تنوع مواد ووسائل وآليات اشباع هذه الحاجات . لو اخذنا مثلا حاجة الانسان الى الغذاء ، فسوف نجد انه فى حاجة الانسان الى الغذاء الذى يختلف هو نوع الغذاء يأكل بصل ولقمة حاف أو يأكل جمبرى واستاكوزا ويأكل بيده أو بمعلقة ، فى البيت أو فى المطعم .وحاجته الى الغذاء هو ماينجم عن هذه المواد والوسائل من سعرات واستمتاع . اذن القضية ليست تنوع الحاجات الى مالانهاية لكن الفكرة هى فكره التوسع والاختلاف فى مصادر هذا الأشباع لهذه الحاجة وكذلك فى بقية الحاجات الانسانية وأنا أعتقد أنه ربما كانت المؤسسات الرأسمالية من خلال الاعلام وتنوع المنتجات مما تعكس فكرة أن حاجات الانسان لانهائية ومتجددة ومتطورة والوسائل هى كذلك وليس الحاجة ذاتها . فحاجات الانسان محدودة ومحددة ونحن نتحدث عن مجتمعات نامية ومجتمعات متقدمة لابد ان ندرك ان احتياجات الانسان يمكن ان يتم اشباعها بموارد معينة وليس بالضرورة أن تكون من الموارد التى نراها على شاشات التليفزيون أو وسائل الاعلام ، أو بأساليب مستوردة .

التنمية البشرية فى تصورى هى حالة وجود للبشر فى فترة زمنية معينة تقدر الاحصاءات والمؤشرات المتبعة حاليا انما كما تفضل الدكتور الامام والاستاذ السيد يس والدكتور على لابد ان تمتد حالة الوجود والكينونة الى حالة الصيرورة لكى تلتقى مع هدف التنمية البشرية المستدامة بأن التنمية البشرية هى صيرورة كذلك كما نتكلم عن التنمية البشرية فى فترة زمنية معينة ومن ثم كان من الضرورى النظر الى المؤشرات التى نتحرك نحوها واسباب الواقع ثم مايمكن أن نوجد من عوامل تدفع بنا للوصول الى المؤشرات المستقبلية وانا من الأشياء التى أحب استخدامها مصطلح المجتمعات المتخلفة وليست النامية ويعنى مفهوم التخلف أن المجتمع به طاقاته وأن هذا المجتمع طاقاته متخلفه أى أن هذه الطاقات يمكن حفزها بحيث تتجاوز التخلف . وليس هناك مجتمع ليس فيه أى نوع من أنواع الطاقات الكامنة بحيث تتجاوز مرحلة التخلف فالمجتمع لديه طاقات لكن حالته الراهنة متخلفة عن طاقاته التى يمكن ان يصل اليها ، وفى مصر طاقات كثيره مهدرة أو كامنه .

من أهم الأشياء التى أشير اليها فيما يتعلق بقضايا التنمية البشرية أننا نوفر الاطار المجتمعى لأننا عندما نتحدث عن الانسان لانتحدث عنه فى فراغ أو لسد فراغ وانما يوجد الانسان فى مجتمع فالاثنان مرتبطان ببعضهما. ليس هناك شىء اسمه انسان فقط ، مجرد انسان ، فالانسان له أوضاع

اقتصاديه واجتماعية وثقافية وهى التى تضع الانسان فى موقع معين من ترتيبه فى دراسة المؤشرات المستخدمة.

من أهم القضايا التى تتحدث عن الاطار المجتمعى فى تصورى هو اطار المشاركة لأنها تتصل بقوى المجتمع . فالمجتمع فى أى مفهوم انما يتأسس من علاقات من التفاعل والمشاركة ايا كان مستوى وصورهذه العلاقات ، وهذه المشاركة يمكن أن نضعها فى ثلاثة أو أربعة مستويات . وكما قال الاستاذ السيد يس فى ضرورة الاهتمام بالسياقات المجتمعية والتى تحدد نوع المشاركة ومستواها وحدودها:

المستوى الأول: وهو المشاركة فى صنع القرار وأنا لا استطيع أن اضيف اكثر مما تفضل به الاستاذ السيد يس فى حديثه عن تساؤلاته حول صناعة القرار وصانعيه على مستوياته المختلفة . هناك جزء من صناعة القرار يشارك فيه الخبراء والفنيون ، وجزء من صناعة القرار يرتبط بالقاعدة الأوسع من التنظيمات المختلفة أو جمهور المواطنين وفى بعض الأزمات التى قد تحدث فى مجتمع معين يمكن التحرك لاستطلاع الرأى كجزء من عملية المشاركة. ايضا مصادر وآليات صنع القرار تعطينى صورة سياسية للنظام السياسى فى المجتمع.

المستوى الثانى : هو المشاركة فى تنفيذ القرار اذا جاز لنا استخدام هذا المفهوم المبسط ، أى أن قرارا معينا صنع واتخذ بطريقة معينه لابد للمجتمع من أن يسعى لتنفيذه، من الذى ينفذه ؟ ومن الذى يتحمل بعبء تنفيذه أكثر من غيره ؟. وهنا ندخل فى دائرة العمالة والبطالة.

المستوى الثالث: هو مستوى مراقبة القرار الذى اتخذ، والقوى العاملة التى قامت بتنفيذه ومدى الصرامة فى هذه المتابعة وهذا التقويم لما تم تنفيذه وماتم انجازه.

المستوى الرابع : هو مستوى الاستمتاع بالغنم الذى ترتب على المراقبه والتنفيذ والصناعة أو مستوى الغرم والتضحية . وهنا ترتبط القضية بتوزيع الناتج وقضايا العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص ، والاجور والضرائب .. الخ

وإطار المشاركة هو الذى يمثل مضمون السياق وحدوده وحركته من المنظور الديمقراطى. وكل هذه المستويات والمكونات اذا كانت فيها مشاركة حقيقية فى جميع المستويات الأربعة تمثل اطار

المؤسسات الديمقراطية كاسلوب لتنظيم الحياة وادارة المجتمع .وأنا أعتقد أن المشاركة فى جميع هذه المستويات تمثل الأعمدة الرئيسية للتكوين المجتمعى ومدى مطابقته وتوافقه مع أى تصور ديمقراطى للتعرف على حدوده وآفاقه . ممكن أن تتم مشاركة فى تنفيذ القرار وليس مشاركة فى صنع القرار وتكون هنا عمليات قهر وعمليات استغلال ويمكن ان يكون القصور فى المشاركة فى توزيع الدخل ممكن ان تدخل هنا جماعات المصالح ، تدخل فئات قائمة على أساس طائفى أو على اساس مهنى . فى اعتقادى أنه مفهوم مهم جدا فى التنمية البشرية لابد من ان نحاول ايجاد مؤشرات تجمع وتؤشر على دينامية المشاركة الأفقية والرأسية وليس لمجرد حالة الأفراد.

ننتقل الى قضية التعليم فى مسألة التعليم هناك كم وهناك كيف وهناك توجه.

نبدأ بالتوجه وأقصد به الى أى مدى يعتبر نظام التعليم اداة من أدوات التطوير اذ أنه لابد أن يكون قوة دافعه وطاقة محركة لتطوير كل المجتمع لأن التعليم فى توجهه يمكن أن يحقق هدفين : الهدف الأول أن التعليم يجعل الانسان يعيد صورة ومضمون انماط العلاقات الاجتماعية والتفكير والسلوك الموجود والسائدة فى المجتمع الراهن وفى تفاعله مع السلطة السياسية الراهنة. وقد يكون التعليم من حيث الكم ومن النوعية الفنية الجيدة للعملية التعليمية اداة تمكن المتعلم من أن يسعى الى تجاوز هذا الواقع والى تجاوز النمط الاجتماعى والثقافى لهذا المجتمع . نظام التعليم فى صورته الشابته يؤدى بالمتعلم الى التفكيرفى بدائل لتفسير الواقع ، وبدائل عملية للتنفيذ . والتعرف على نوع التوظيف الاجتماعى للتعليم يتطلب دراسات ذات نظرة شمولية لمسيرة التعليم وعلاقته كمتغير من المتغيرات وبالذات فى النخب التى يخرجها النظام . وفى هذا التصور لأهمية التوجهات نقول أن التعليم هو المشكله وهو الحل . أو على الادق أن التعليم هو جزء هام من المشكلة المجتمعية ، وهو فى نفس الوقت جزء أكبر من الحل لتلك المشكلة . ومن هنا فان قضية التوجه بطبيعة الحال تجعل القوى السياسية الموجودة فى أى مجتمع تنتظر من النظام الذى تنفق عليه المليارات ألايسعى الى خلخلة الوضع والعلاقات القائمة لكن هذه المهمة الاحتمالية فى جعل التعليم اداة للتغيير هى مهمة نقابة المعلمين ، مهمة الجمعيات وهى مهمة المثقفين ومهمة المعلمين وهم الخط الانتاجى الاول فى المدرسة لأن أى تعليم فيه مايسمى بالمناهج الرسمية الظاهرة وفيه ايضا مايسمى بالمنهج الخفى الذى يمكن للمعلم أن يسربه بطريقه واعيه وغير واعية حول الوضع . ان كتبنا ومناهجنا ومقرراتنا لاتعطى من المعلومات

ومن البيانات ومن الدراسات التاريخية أو الجغرافيه أو الاقتصادية الا مايعكس وجهة النظر الرسمية أو وجهة نظر مسطحة محايدة كالماء لا لون لها ولا رائحة . فاذا كان المجتمع به تعدديه فلابد من تعدد وجهات النظر ووضعها امام المتعلمين للمناقشة.

الجزء الثانى بطبيعة الحال مايتعلق بالكم نفسه . وتواضع الانجاز التعليمى بالنسبة لطموحاتنا واضح من المؤشرات سواء الخاصة بالامية او الخاصة بسنوات الدراسة. بالنسبة للسنوات التى يتعرض لها المواطنون من عامة المجتمع للتعليم المنظم قد حدث فيها تخفيض حيث انقصت سنه فى المرحلة الابتدائية وكانت مشكلة . وأعتقد ان السنة السادسة سوف تعود وقد كتبت من قبل ان ٩ سنوات مع كل التحديات والتغيرات والطموحات .. الخ هى اساسا غير كافية ويجب ان تكون عشر سنوات اعتبارا من بداية القرن القادم. ومع ٤ سنوات كمتوسط لسنوات التمدرس لمجتمع الكبار ممن هم ٢٥ سنة فما فوق يبدو قلة هذا المتوسط لتعليم منظم فى مؤسسات المجتمع التعليمية وهذا المتوسط لايصل الى الحد الذى يمكن ان يكون فيه انطلاقه تعليمية أو انطلاقه فى دور التعليم كقوة فاعله ومؤثرة فى المجتمع مع بداية العقد الأول من القرن القادم.

من حيث نوعية التعليم ، فان ربط التعليم الثانوى والتعليم الجامعى فى المخرجات بسوق العمل فان الربط بآليات السوق تعنى الحد من التعليم وخاصة بالنسبة للتعليم الثانوى والتعليم الجامعى . واعتقد ان التعليم الذى تحتاجه التنمية لابد أن يكون الحد الأدنى فيه هو التعليم الثانوى .

مايجرى فى عملية التعليم والتعلم هو رد فعل لما هو معطى . العملية متكاملة ، انما الاقتصار على أن عملية التعلم هى عملية رد فعل واختزان دون ان يكون هناك من المتعلم نشاط لتنظيم هذه المعرفة من وجهة نظره وخبرته. لاينبغى ان تعلم الحقائق على انها واردة من سلطة وانما هى قابلة للمناقشة بل وتحتمل الصواب وتحتمل الخطأ . كذلك عندما ننظر الى واقعنا سننظر الى مسائل الامتحانات ، لها نماذج وبالتالى هذا هو الصح وغير ذلك هو الخطأ ، فى كل عملية تعلم هناك خوف من الخطأ لايسمح الا أن أعطى اجابات محددة وبالتالى فان الخوف من الخطأ لايؤدى الى التفكير أو يؤدى كما يرى بعض الناس ،أن المسألة ليس صح أو خطأ وانما أيضا هناك قيمة أخرى من طرق التقدير وهو المعقول واللامعقول هذا هو نمط من أنماط التوجه للتعليم . أنا أشير ايضا الى أن عملية التعليم تقتل عملية التفكير . لاتفكير سواء تفكير أسباب ، نتائج ، مقدمات .ويرتبط بعملية

التعليم والتفكير اكتساب عادات العمل المنتج المبدع .. الخ لاوجود لعادات عمل على عكس الموجود هو اقتصاد طرق الانجاز .فى بعض الاحيان لامشروعية طرق الانجاز ، السلامة فى الملخصات والدروس الخصوصية فى حين ان المعاناة ضرورية فى حالة التعلم اذ أن ثقل عملية التعليم والتعلم يأتى من داخل المتعلم ، من القدر الذى ينبغى أن يبذله المتعلم فى عملية التعلم . وزير التعليم الأمريكى كان يندب حظ التعليم الأمريكى فى مقارنته بالتعليم اليابانى . ليس هناك يابانى واحد لايهتم من خلال عملية التعليم بحب الرياضيات من قبيل المثابرة من قبل كل من المتعلم والمعلم . وبالتالى هذه الطاقة والمثابرة وبذل الجهد والمعاناة والتعب كلها تكون مقبولة . التعليم محتاج الى معاناة وممارسة الى جانب عادات العمل المشترك والتعاون وكل القضايا المرتبطة بعادات العمل .

أخيرا أعود الى مسألة القيم الثقافية التى تفضل بالتحدث عنها الاستاذ السيد يس وهى ان قضية التنمية البشرية واستدامتها لابد ان تستقرعلى خلفية على قدر معين من الوفاق العام فيما يتعلق بالقيم الثقافية فى بعديها :بعد القيم الثقافيه المتصلة بالثوابت الوطنية والقومية والروحية والانسانية وبعد المتغيرات النسبية . فاذا استمر المجتمع فى التوجهات المختلفة والرؤى المختلفة فى عملية تناقض لابد ان ينعكس ذلك على نوع التعليم وعلى القصور فى حركة التنمية البشرية نفسها. وتخلخل الوفاق ربما كان من بدايات اضمحلال الدولة الاسلامية ، كان يمثل نوعا من الاضطراب فى القيم(خلافات بين الفقهاء والمتصوفة وبين الملل والنحل) حيث لابد من وجود نوع من التوافق على قدر من الاساس المشترك فى المجالات الاساسية ، فى قضايا المرأة.. الخ ونسمع اخيرا من اهل التطرف ان الموسيقى حرام والغناءحرام والشعر حرام ، لابد من وجود جهد منظم لكل الاجتهادات الفكرية والتوافق الثقافى سواء مرتبطة بالمرأة أو بالتعامل مع الموسيقى أو غيره . الاقتراب من القيم والاقتراب من العلاقة مابين الانجاز وبين الخلاص الفردى والخلاص العام وكل التناقضات الموجودة فى مجتمعنا بين الأصالة والمعاصرة بدأت تظهر جمعيات فى مصر وصل عددها الى عشرين الف معظم هذه الجمعيات ظهر عندما بدأت تأتى المعونات الاجنبية بدأت تظهر جمعيات جديدة غير مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية ومسجلة فى الشهر العقارى وزعمت لنفسها أنها منظمات غير حكومية وأنها صاحبة رأى وأنها معبرة عن هموم الجماهير وان التمويل الاجنبى الآن حتى تمويل منظمات الأمم المتحدة انصرف عن الدولة لأن الدولة رفعت يدها وتركت الخصخصة للجمعيات بدأت المنح والمعونات الاجنبية تتجه الى المنظمات غير الحكومية وبعض هذه المنظمات غير الحكومية يمثل جوانب قبلية ،

مصالح فئويه خاصة لكن بعضها يثير قضايا تحاول أن تنال من تماسك الوحدة الوطنية ولابد من ضمان الوحدة الوطنية.

أخيرا، مع رأى الدكتور على نصار إنى اقبل التحدى وأننا فى عصر غير العصر الذى نتعامل من خلال علاقاته وأفكاره واتساءل هل يمكن حرق المراحل ؟ هل يمكن ان ننتقل فجأة الى مرحلة الموجه العالمية الثالثة مثلا؟ يقال انه لايوجد انتاج، اذن لابد ان نوظف ما يأتى الينا من مقومات فى محيط واقعنا ، انا اعتقد انه مازال واقعنا غير مفهوم ، لان هذا الواقع متنوع تنوعا يكاد يمتد من العصور الوسطى الى القرن العشرين ، وان الانطلاق نحو المستقبل ومواجهة تحديات المستقبل تقتضينا ان نسعى الى ايجاد نوع من الاتساق فى مختلف الازمنة الثقافية التى يعيشها مجتمعنا. هناك اناس تعيش ثقافيا فى القرن الرابع عشر وأن مايوجد فى مجتمعنا مايمثل الأزمنة الحديثة ينتمى الى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وتمثل الحداثة جزرا . قضايا استيعاب العلم والتكنولوجيا ماتزال جزرا محدودة نراها فى بعض المواقع ، وفى بعض الفنادق ، وفى بعض المبانى ، وتأثير هذه الجزر ضعيف اذا اعتبرناها من النقط المؤثرة وليس لها تفاعل دينامى مع بقية الجسم الاجتماعى بل لها انعزال ولها استعلاء احيانا على بقية الاطر والمؤسسات المجتمعية . من هنا اعتقد انه لابد من جهود متنامية ومتزايدة لمحاولة تفعيل كل القطاعات المجتمعية والمؤسسات المجتمعية بحيث تتهيأ وتستكمل مقومات القرن العشرين وعندما تستكمل مقومات القرن العشرين يمكن أن نستعد للقرن الحادى والعشرين وشكرا.

أبو بكر متولى:

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ..

الواقع أن الذين تحدثوا من قبلى اساتذة أفاضل لما لهم من خبرات ومعارف قد أوضحوا ووضعوا جوانب كثيرة مما نحن بصدده. ويصبح من الصعب اضافة جديد لولا فكرة قد سبقت هذا الاجتماع وجالت بخاطرى وتتصل اتصالا مباشرا بالتنمية البشرية. وفيما يتعلق بتفجير طاقات الناس والتى لم أستطع أن أجد لها قياسا، ولكنى أطرحها للبحث، وربما تكون هذه الظاهرة شائعة فى كثير من البلاد المتخلفة الا أنها بالتأكيد كامنة فى التجربة المصرية ومعرقلة لدفع النمو المتواصل.

وقد يكون من المفضل قبل أن التعرض لهذه الظاهرة ان أبدى ملحوظة أساسية وهى أننى فهمت

من قراءة الورقة المقدمة من أ.د. عبد الفتاح ناصف أنها عرض مركز عن المفهوم والجوانب المختلفة لمصطلح التنمية البشرية الذى قدمته الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، والمناقشات الأساسية التى دارت بشأنه. ويعنى هذا ان الهدف من هذا الاجتماع هو المشاركة فى اضافة أو ابداء رأى أو توجيه نقد يؤدى الى أحد جوانب المصطلح أو أحد قياساته.

وفى هذا السياق يمكن القول أن الطبيعة أو الأساس فى دراسات التنمية هى المقارنة حيث أن المقارنة هى السبيل لتقسيم الدول الى متقدم ومتخلف، ولايتم هذا الا باستخدام القياس. ومعلوم وبشكل عام لم ينج أى قياس من نقد فكل قياس له جوانبه الإيجابية والأخرى السلبية وكلما تحسن القياس كلما قلت جوانبه السلبية وهذا ماقد لاحظناه على المقاييس المستخدمة للتعبير عن التنمية البشرية ولكنها مازالت تحتاج الى تحسين، وجوانب أخرى أساسية فى التنمية البشرية يصعب قياسها مثل مشاركة الأفراد فى الحياة السياسية، ومثل ما أقدمه اليوم من ظاهرة أو جانب هام فى التنمية البشرية ألا وهو مدى طمأنينه الفرد أو مدى الأمان الذى يحظى به اذا ما أراد أن يشارك فى الحياة السياسية والحياة العامة. وأقصد بطمأنينه الفرد عدم حدوث الأذى أو الخوف عند ممارسته لحقوقه الأساسية، والتى بدونها لايمكن أن تتفجر طاقاته ولا أن يشارك مشاركةفعالة فى عملية التنمية.

وأهم العوامل التى تشكل عدم الطمأنينه أو انعدام الأمان قد تتولد من طريقة تطبيق القانون وتنفيذ الأحكام والتقاضى من جهة وعدم أحقية الأفراد فى الذود عن المصلحة العامة. وبالتالى لايستطيع الفرد أن يحافظ أو يراقب تطبيق القانون العام والذى يتعلق بالنظام العام فى المجتمع ومصلحته العامة. هذا بالاضافة الى عدم طمأنينه الفرد فى الحصول على الخدمات التى تقدمها الدولة ممولة من الضرائب (مما يعنى أن له حق أساسى فيها)، فهو لايطمئن الى تعليم أولاده فى المدارس العامة فهو الى جانب مايتكلفه غير المصاريف الرسمية لايجد لا فى محتويات المقررات أو نظام التدريس ما يخدم أولاده خدمة صحيحة سواء فى بناء شخصياتهم أو اكتساب مايساعدهم على تحقيق دور جاد فى الحياة كما لايطمئن الى خدمة المستشفيات فاهمال العلاج والتشخيص الى جانب المصاريف الأخرى وتقديم بعض وسائل العلاج الأساسية أمر يدعو الى الخوف والشفقة على المريض وأهله. هذا الى جانب مشاكل استخدام المواصلات العامة والمرور وغيره، ناهيك عن تعامله مع المصالح الحكومية التى تحتاج الى خبرات خاصة جدا للاستفادة بخدماتها. أما ملاذه الأخير وهو القضاء فلا يسعفه فى الحصول على حقه لبطء اجراءاته وزيادة تكلفته . وربما الفساد الذى بدأ ينخر

من عظام مؤسسة مثل التعليم الجامعى ومراكز البحوث. كل هذه الظروف تولد لدى الفرد الخوف وعدم الطمأنينه مما يمكن أن يطلق عليه القهر أو الإرهاب العام، أى الإرهاب المسلط من الدولة ومؤسساتها وخدماتها على الفرد. وبالتالى لايمكن ان تتفجر طاقاته بشكل سليم فى اتجاه التنمية الصحيحة. نظرا لعدم تمكنه التمسك بالقيم الموجبة أى القيم التى ترتكز عليها التنمية الفعالة. وبالرغم من إدراكى لخطورة هذه الظاهرة على التنمية فانى افكر فى ايجاد قياس لها، ولهذا أطلب مشاركتكم معى فى ذلك.

القضية الأخرى أن الأفكار والآراء الخاصة بالتنمية كلها مستوردة، وهذا أمر مزعج من جانبين، الأول القصور الذى يمكن ان يصور مثل هذه الأفكار وأن محاولة علاجه تكون بمثابة الرقعة أو الترقيع. والجانب الثانى أننا أصبحنا أهل علم وخبرة قادرين على استنطاق آراء ذاتية، الا أن السبب الرئيسى فى وأد ذلك يرجع ربما لأول وهلة لقلة الثقة والتقدير لأصحاب الخبرة المحليين.

أما التعاون الدولى فى أمور التنمية وهى القضية الثالثة التى أطرحها، فليس له وجود، وأقصد به التعاون الحقيقى الذى من خلاله تساعد الدول المتقدمة الدول المتخلفة على التنمية بالفعل وفى الطريق الصحيح. ذلك أن الدول المتقدمة تعلم تماما أن التنمية هى كرة اذا حصلت عليها الدول المتخلفة أصابت هدفا، وربما هذا هو سبب تسمية بعض دول جنوب شرق آسيا بالنمور لاقتناص الفرصة. وبالتالى يجب ان نوقن ان قضية التنمية قضية محلية قومية بالدرجة الأولى وأما مايقال عن دور المساعدات الأجنبية أو يقدم منها فهو بمثابة الستار الذى يخفى الطريق الصحيح.

والقضية الأخيرة هى قضية القياس الاقليمى والتى وردت فى تقرير التنمية البشرية الذى قدمه معهد التخطيط القومى بكل اهتمام وجدية يشكر عليه، فالأقاليم التخطيطية هى أداة تحليلية الهدف منها، تنمية الاقتصاد القومى أخذا فى الاعتبار ليس فقط محور الزمن بل أيضا محور الحيز. وفى مصر ارتبطت الاقاليم الاقتصادية بالمحليات. واذا دققنا النظر نجد ان فكرة الحكم المحلى فكرة مستوردة من الخارج. فكثير من الدول الأوربية تكونت من أقاليم جغرافية وعرقيه ولغوية أحيانا وبالتالى كان لكل اقليم أن يحتفظ بمستوى معين من التشريعات وتنظيم الافراد أو المجتمع المحلى. وبالتالى فالحكم المحلى فى تلك الدول له جذوره التاريخية وأهميته المعاصرة. أما فى مصر فالأمور مختلفة فهى دولة ذات نظام مركزى منذ القدم وهى دائما موحدة وممتزجه لغه وعادات وديانه.. الخ.

فما كان المطلوب أن يكون هناك حكم محلى مبتور، بقدر ما كان المطلوب مساعدة الأفراد فى محلياتهم للتعبير عن آرائهم للمشاركة فى ايجاد حلول لمشاكلهم فى ظل أقاليم اقتصادية يتم تقسيمها حسب حاجات ومتطلبات التنمية.والله أعلم.

محمود عبد الحى:

الحقيقة كان فى تفكيرى أن يكون لى مدخل خاص فى تعليقى على الورقة المقدمة واضفاء بعد جديد عليها ، لكن مسار المناقشات كما تمت من اساتذتى فى هذا المجال ستجعلنى أحول اسلوب طرح المسألة الى بعض التعليقات ليس المقصود بها أن يكون فيها خصومة أو تقابل فكرى وانما مجرد استكمال لأبعاد اعتقد انها ناقصة فى مناقشتنا لقضية التنمية البشرية واضفاء البعد المحلى عليها فى مصر.

تكلمنا كثيرا عن المدخل العلمى والتفكير العلمى وربما من هذا المنطلق تناولنا بالتعليق بعض الاتجاهات المطروحة على الساحة فى مصر سواء فى مجال التعليم فى اطار المناهج المرئية أو المناهج الظاهرة والمناهج الخفية ، مثلما أشار استاذنا الدكتور حامد عمار، أو التشويه الذى يحدث لبعض المناهج كما أشار الدكتور على من بعض المدرسين الذين ينحرفون عن مسار الحصة المقررة والمنهج المقرر لكى يدخلوا أفكارا مغلوطة أو فهما مغلوطا لمسائل اسلامية فى المناقشات . لذلك فاننا نقول أن هناك مجالات فى الحياة فى العلوم المختلفة وحتى فى حقائق الحياه مهما بلغنا من درجة العلم والخبرة فنحن نفتقد المعرفة بها ونحن عادة عندما نتكلم عن العلم نتكلم عن عقل عام يخص البشرية ككل وعن قوانين ثابته نحن نكتشفها ولانخترعها .

البعد الذى أعتقد أنه مفتقد فى قضية التنمية البشرية هو قضية الايمان والثقافة الدينية الصحيحة وهو أهم بعد يخص الانسان فى منطقتنا العربية بالذات . فقضية الايمان كما يتم طرحها لابد من تحديد الاطار الثقافى وايجاد نوع من التجانس فى هذا الاطار . لاأعرف كيف نحدد هذا الاطار إلا بأحد أمرين : اما أن تنزع الايمان من قلوب الناس ، واما أن نسلم بوجود هذه الظاهرة ونتعامل معها تعاملا علميا سليما ولاتركها - ولا اريد أن أقول للجهلاء - وانما أقول على الأقل لناقصى العلم ، لاتتركها ايضا كعملية الفعل ورد الفعل. بعض الأمثلة التى ذكرها استاذنا الدكتور على فى التعليق على بعض الذين تصدوا لعملية الاعلام من منطلق اسلامى ربما يكون كلامهم أو

التركيز فى هذه الزاوية هو رد فعل للاغراق الشديد من جانب الناس فى المادية وشئون الدنيا كما نرى مثلا امام مسجد دائما حديثه عن الآخرة وثواب وعقاب الآخرة ... الخ . طبعا مفهوم عندنا جميعا أن هذا الحديث أو التركيز على هذه الزاوية له سببان أساسيان:

السبب الأول أنه بحكم عوامل القهر والاحباط النفسى الذى يلاقيه الفرد فى مواجهة مشاكل الحياة اليومية مع ضعف آليات المشاركة الديمقراطية وضعف الاستجابة لها فضلا عن تراجع مبدأ احتمال الرأى الآخر على المستويين المحلى والعالمى فان مثل هذا الامام - وهم كثيرون - يركز على شئون الآخرة.

والسبب الثانى أنه ربما يلاحظ الاغراق فى الماديات وأن الناس ليست فى حاجة الى التذكير بها. بينما حقيقة الأمر أننا فى حاجة الى ادخال هذا البعد فى دراستنا عن التنمية البشرية ودراسات علمية متعمقة لا أقول يقوم بها رجال الدين أو المتخصصون فى العلوم الشرعيه فقط وانما ايضا وبالدرجة الاولى المتخصصون فى العلوم المختلفة فى التربية والاقتصاد والكيمياء... الخ . يدخل هذا البعد بالرجوع الى المصدرين الأصليين للاسلام وهما الكتاب والسنه وانا لا أعتبر هذين المصدرين من ضمن التراث وانما أفرق بين نص القرآن والسنة من جهة ، وباعتبارهما دستور الحياه الدائم والصالح لكل زمان ومكان ، وأعمال الفقهاء والتابعين .. الخ من جهة اخرى، وتمثل هذه الأعمال التراث الذى يمكن ان يجرى عليه التغيير باعتباره اجتهادات بشر تخضع لظروف الزمان والمكان .

ولكى تكون المسألة واضحة أشير الى أن أحد أهم المحاور الأساسية لتحقيق تكامل صحى بين البعد الدينى وباقى أبعاد الحياه يتمثل فى نشر الوعى والثقافة الدينية الصحيحة التى تفرق بين قدسية وثبات ودوام نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واجتهادات الفقهاء والمفسرين ، فمع كل التقدير لهذه الاجتهادات الا انها تظل نسبية خاضعة لظروف الزمان والمكان ولعمق معرفة الفقيه أو المفسر ودرجة تفاعله مع الأحداث الجارية فى زمنه ومايعرض عليه من مسائل فقهية ، ومن ثم فان هذه الاجتهادات تقبل التطور والتغيير باختلاف ظروف الزمان والمكان بشرط الا تهدر اصلا من اصول الدين (ونذكر بان كتبا فى الفقه تتحدث عن الامام الشافعى - رضى الله عنه - كاثنين قبل ان يفد الى مصر ، وعنه نفسه بعد أن وفد الى مصر). إن إضفاء قدسية الكتاب والسنة على بعض الاجتهادات البشرية هو أحد أهم أسباب التطرف الفكرى ، وماقد يرتبط به من أعمال ارهابية ، الذى

يلبس بالباطل ثوبا دينيا وكافة الاديان منه براء.

قضية التنمية البشرية طبعا استاذنا الدكتور الامام طرح المفهوم أنه مفهوم ليس جديدا وأنا اتفق مع سيادته أن مفهوم التنمية مجرد مفهوم عام وشامل لان هذا يذكرنى بتعريف فرانسوا بيرو من ٣٠ سنة ، حين كان السائد أو النغمة الطاغية هى التنمية الاقتصادية والذى عرّف التنمية بأنها تلك الحالة العقلية التى تجعل سكان بلد ما قادرين على إحداث زيادة تراكمية مستمرة فى الدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل . هنا اشار الى الحالة العقلية ومعناه ادخال البعد الانسانى ، ومع ذلك فان اعادة طرح مفهوم التنمية البشرية وهو مفهوم قديم جديد، بتعبير استاذنا الدكتور اسماعيل صبرى فى الورقة التى كان قد قدمها ونحن بصدد اعداد التقرير الأول . اعادة الطرح هذه لها ميزه كبرى وهى التركيز على الانسان باعتباره محور التنمية وانا ايضا اعتبر ذلك نوعا من رد الفعل للإغراق فى الجوانب المادية أو الإغراق فى أهداف تعظيم الدخل القومى وتحقيق النمو المادى والتراكم السلعى والاستهلاك ... الخ.

ان اعادة طرح هذا المفهوم القديم الجديد من زاوية التركيز على الانسان له ميزة كبرى وهى اننا نجعل الانسان هو بؤرة عملية التنمية وهذا يتفق مع كون الانسان أكرم مخلوقات الله على الأرض . اذن فنحن نقترب من مفاهيم اسلامية اصلا. أنا الحقيقة فى عجب شديد ، من فترة عندما كنت فى مرحلة الصبا كان يحيرنى تساؤل عن أسباب ومبررات وانعكاسات الخصومة الفكرية بين روافد ثقافاتنا المختلفة. كنت أتعجب مثلا من الخصومة الفكرية القائمة بين الماركسيين وبين المسلمين حول العدالة الاجتماعية فطالما كل منهما يتفق على العدالة الاجتماعية كقيمة اجتماعية انسانية ، فليعمل الجميع على تحقيقها دون التوقف عند حدود الاختلاف على روافدها.

اذا كنا نريد إحداث تنمية بشرية حقيقية فى المجتمع المصرى ونتبنى مفهوم التنمية البشرية الذى يتلاءم مع هذا المجتمع فنحن مطالبون أن ندخل هذا البعد فى الاعتبار وأعتقد أن بعضا منا - وأنا واحد منهم - يرى حرجا شديدا عندما يسأل لماذا قمتم بتدريس ماركس وآدم سميث وريكاردو .. الخ .لنا ولم تدرسوا لنا ابو يوسف أو ابن خلدون فقلت لهم اننى درست لكم ماتعلمته فى مرحلة من المراحل وأنا أذكر أن هذا الشاب كان أحد الدوافع التى دفعتنى للقراءة فى هذا الاتجاه واكتشفت أن الفكر الانسانى متكامل سواء انطلق هذا الفكر من مقدمات ايمانية وعقدية من زاوية الايمان بالله

وبالاديان المختلفة أو بلغ بجهد بشرى خالص ، كما يعتقد البعض ، هذا المدى من التقدم الذى نراه الآن وهذا يأتى مصداقا لقول الله تعالى " سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق " صدق الله العظيم . ما نبتعد عنه من القواعد الدينية الموجودة أو نهمله فى دراساتنا العلمية والثقافية ربما لضيق الوقت أو ربما أن تربيتنا العلمية والثقافية أبعدتنا بالفعل عن ذلك ، نجد للأسف الشديد أنه يثبت بواسطة الآخرين عندما يكتشفوا مزيدا من سنن الله فى الكون وهو التقدم العلمى فنحن نكتشف القوانين ولانخترعها . ونجد ان هذا يثبت فى عملية التقدم على مستوى العالم ككل.

لهذا أنا أطالب باستمرار ألا ننسى قضية البعد الثقافى وبالذات فى شقه الدينى ونحن نتكلم عن التنمية البشرية ونقول أنه يجب ايجاد هذا الاطار بل بالعكس أرجو أن يكون ذلك محور اهتمام من جانبنا فى دراسات متعمقة فى هذه الزاوية. أنا أعجب عندما اسمع كلاما على سبيل المثال أجد أنه فعلا كلام مستهجن، واحد يدرس فى الاحياء كما قال استاذنا الدكتور على ويقول أنه يدرس فى الاحياء الثعبان الاقرع والمرأة ... الخ لماذا لايرجع الى المصادر ليعرف هل هذا الكلام موجود أم لا ؟ هذا هو المدخل العلمى. عندما أسمع كذلك أن أحد رجال الدين تحدث عن قضية معينة وتبدو مستهجنه علما أو تبدو مستهجنه فكريا وعقليا ومنطقيا لهذا لا يرجع المتحدث للمصدر لكى يتحقق ان هذا الكلام له أسس أم لا ، وهل فهم رجل الدين لهذه القضية فى محله أم لا ؟ المنطق يقول هذا . هذا اطار عام لإنهاء عملية التناقض أو القلق السائد والدائر حول التوافق الثقافى الذى يجب أن يحدث فى مجتمعنا على الاقل بين البعد الدينى والبعد الآخر للعلوم المختلفة علوم الاجتماع والسياسة والعلوم الطبيعية... الخ.

هناك مجموعة من المفاهيم يجب اعادة طرحها للنقاش لكي يحقق هذا التناسق مثلا قضية وجود علم وضعى وعلم شرعى . ليس هناك علم وضعى على الاطلاق وانا عندما اقول علما وضعيا معناه ان الانسان هو الذى وضع قوانين هذا العلم بينما الحقيقة العلمية الدامغة أن القوانين تكتشف ولاتخترع ولاتخلق بواسطة الانسان.

بعد ذلك أرى أن هذا المدخل ، أى التأكيد على القيم الثقافية الدينية، يحل اشكاليةخطيرة جدا فى نقل مفهوم التنمية البشرية من مجرد مفهوم نظرى لعملية توسيع اختيارات الناس الى الواقع العملى، لماذا ؟ لاننا لو جعلنا هذا المفهوم مطلقا وليس له ضوابط من داخل الانسان ذاته معنى ذلك

أننى سأنتقل الى مجتمع فردى منطلق بلا ضوابط يوصلنى الى مجتمع شبيه بمجتمع الغابة. قضية الاختيارات بالفعل اختيارات لانهائية فحتى مع اعتبار حاجات الانسان محدوده فى العدد الا أن وسائل اشباعها شديدة التنوع ، ويكاد الاقتصاديون يعتبرون الحاجات لا نهائية بحكم تعدد وتنوع وسائل الاشباع.

اذا اخذنا الجانب الاقتصادى فى حد ذاته وقلنا عملية توسيع الاختيارات . فى عملية توسيع الاختيارات من منا اذا امتلك دراجة لايبغى امتلاك سيارة ولايبغى امتلاك طائرة .. الخ ، ماهو الضابط لهذا ؟ الضابط فى الحقيقة اجده فى الثقافة الاسلامية الصحيحة والفهم الاسلامى الصحيح . ان الضابط لهذا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام."من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، وفضل لباس فليعد به على من لا لباس له ، وفضل طعام ... " ويذكر راوى الحديث أن الرسول عليه الصلاة والسلام ظل يعدد فى الاموال حتى بات المستمعون يعتقدون أنه لاحق لأحدهم فى فضل مال لديه.ويوضح ذلك أحد الضوابط الهامة لاشباع الحاجات الانسانية وهو ضابط اجتماعى مضمونه ضرورة توسيع القاعدة الاجتماعية لاشباع الحاجات.

هذا المنطلق ضرورى جدا لنقل مفهوم التنمية البشرية من الواقع النظرى الى الواقع العملى لأنه اذا أوجدنا الضابط الذاتى لدى الانسان، داخل الاطار المجتمعى الذى تحدث عنه استاذنا الدكتور الامام ، فإن حرية الفرد تكون اساساصلبا لحرية المجتمع، وهذا قول حق فلكى يمارس الفرد حريته لابد أن يدرك الحدود والضوابط المفروضة عليه حتى يعيش فى المجتمع ، واذا كان لديه النظرة الموضوعية التى تدرك انه يعيش فى مجتمع وأن الشطط فى ممارسة حريته واختياراته يؤدى الى اعتقال أو الغاء حرية الآخرين فى ممارسة اختياراتهم . هذه الضوابط لها منظومة ، القيم الاسلامية لحسن الحظ تعطى المنظومة المتكاملة" لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه " يكفى هذا الحديث الذى يدعونى الى ان اقنع باختيار وسيلة من وسائل الاشباع ليست اقصى ما استطيع الوصول اليه ، وأن أقنع بما هو مقبول ومعقول والباقى أوجهه لبعض المحتاجين أو على الاقل للتخفيف من حدة الفقر وهى أحد المسائل المهمة التى نطرحها لتحقيق التنمية البشرية.

هذا المدخل أو البعد يحتاج الى دراسات كثيرة متعمقة لتثبيت مجموعة من القيم نلغى اولا مجموعة من الممارسات أو المفاهيم الخاطئة فى نفوس الناس فى بلدنا وهو مفهوم التواكل ، وطبعا

معروف لدى الناس الذين يدرسون الثقافة الاسلامية أن هناك فرقا جوهريا بين التوكل والتواكل ، وكما اشار استاذنا الدكتور الامام الى أن العلوم تحاول ادراك طبيعة القوانين العلمية وكيفية عملها وتطبيقها ، وربما بعد ذلك تأتى النتيجة موافقة أو مخالفة للهدف الذى يسعى اليه الانسان وهذا معناه التوكل على الله.

اذن نحن محتاجون اعادة نظر فى ذلك لانتركها لأنصاف المتعلمين أو الجهلاء ، ولاتترك للمتخصصين فقط فى العلوم الشرعية وانما يجب ان يكون هذا البعد محل اهتمام ايضا لمتخصصين فى الاقتصاد والاجتماع والكيمياء والهندسة .. الخ ليس من منطلق أسلمة العلوم كما يقال فى بعض الأوقات وهذا خطأ ، العلم هو العلم وليس له دين ولاوطن ولاحدود ، العلم واحد لذلك فاننى اختلف مع الكثير من اساتذتى وزملائى عندما يتحدثون عن الاقتصاد الاسلامى كعلم . ليس هناك شىء اسمه علم الاقتصاد الاسلامى، علم الاقتصاد واحد ، قد يكون هناك اقتصاد اسلامى كنظام اقتصادى لكن كعلم لا. هذا مدخل اساسى لادخال هذا البعد وأعتقد أنه هام أن الانسان لايستطيع مناقشة قضية التنمية بالانسان ومن اجل الانسان وبواسطة الانسان وتنمية الانسان نفسه بمعزل عن اهم الابعاد فى حياة الانسان وهو البعد الايمانى او العقائدى . فيما يتعلق بالمفهوم نفسه أتفق مع استاذنا الدكتور على على أننا يجب أن نرى مرامى وأهداف هذا المفهوم .وينتابنى القلق فى كثير من الأوقات وأنا أتعامل مع مفهوم التنمية البشرية ومقتضيات تنفيذه ، الطريقةالعملية مثلا: اعادة توجيه الإنفاق على الجوانب العسكرية إلى جوانب كيت وكيت ... الخ . وآخر تقرير للأمم المتحدة للتنمية البشرية طالب بالتركيز على أمن الفرد ، حقيقة أمن الفرد مطلوب لكن لا أعتقد أن أمن الفرد يجب أمن المجتمع لان كلا منا ينتمى الى مجتمع معين ونحن نرى الأمثلة عندما يخطف أمريكى أو يقتل أمريكى فى أى مكان فى العالم يجد من يدافع عنه ويبحث عنه . اذن أمن المجتمع وقوة المجتمع مدخل أساسى لتحقيق أمن الفرد ولا استطيع أن اقول إن القضية الأساسية تصبح أمن الفرد وليست أمن الدولة أو أمن النظام .

الجانب الثانى الذى أخشاه أن مفهوم التنمية البشرية بطرحه الحالى قد يؤدى الى تثبيت الأوضاع فى النظام العالمى على ماهى عليه وان هناك مجموعة محدودة من الدول المسيطرة وتريد تثبيت الأوضاع على ماهى عليه . وأحب أن الفت النظر الى مفارقات هامة جدا ماحدث بالامس القريب حادثة التفجير الارهابى الذى حدث فى اكلاهوما وجدنا الرئيس الامريكى يطالب بعودة عقوبة

الاعدام ونرى ان عقوبة الاعدام ممكن ارجاعها فى ثانية عندما يكتوى المجتمع بنار جريمة معينه تهزه . بينما نحن نهاجم ليل نهار بانتهاك حقوق الانسان لو حصل - كما قالت د. ليلى تكلا فى اجتماع حقوق الانسان فى جنيف - ان ضابط ضرب احد قلمين فى الشارع طبعا نحن لا نشجع على انتهاك آدمية المواطن ابدا لكن القضية هى ان ننظر الى كل هذه الاتهامات ونعرف اهدافها واخشى ما أخشاه ان يكون مفهوم التنمية البشرية بالتركيز على الفرد وتقليص دور الدولة هدفه جعلها لقمة سائغة أو وحدات متناثرة لاحول لها ولا قوة فى اطار النظام العالمى الجديد لأن عندهم الدول اصبحت قوية وتمارس مسئولياتها بتفويض حقيقى من المواطن . ولن اطيل اكثر من ذلك .

محمد سمير مصطفى :

دار النقاش حول التنمية : المفاهيم والتفسير والمداخل وكل المداخلات حول هذه الجوانب كانت شديده الثراء وشديدة الغنى . حول هذه الجوانب سأتقدم بمداخلة مختصره إلى حد بعيد.

عندما بدأنا منذ ثلاثين عاما بمعهد التخطيط باعتباره واحداً من معاهد التنميه الراسخه بدأنا نتعلم شيئا عن التخلف وفجوة التخلف ومقاييس التخلف وحلقه التخلف الخبيثه واستراتيجيات مواجهه التخلف ، أنا يمكن من ٢٠ سنه ينتابنى شعور بأن مفهوم التنميه مثل الدوامه التى تضم مسارات مختلفه ومتعدده والتى يمكن أن تصيب الانسان بالجنون اذا فشل فى الخروج منها.وعلى الرغم من أن مفهوم التنميه مفهوم واضح الأ بعاد فإن شطآنه بعيده المنال .عندما قدم الأوروبيون لنا مفهوم التنميه اعطوا تفسير التنميه بشكل واضح وقدموا تفسير التخلف من خلال جذوره فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه . أنا اذكر كتاب الدراما الأسيويه لجونار مردال ، كتاب استطلاع عن الفقر فى العالم لجونار مردال أيضاً الذى حاول فيه وصف كل أسباب التخلف التى يعانى منها الشرقيون . هل نجح الاقتصاديون الغربيون في تفسير التخلف وفى توضيحه ؟ لكنهم يذهبون للشرق مره أخرى ويأخذون مفهوم الحاجات الأساسيه الذى بدأ فى جنوب شرق آسيا .مفهوم الحاجات الاساسيه بدأ فى واقع الأمر من آسيا ومره أخرى وجهت انتقادات قاتله للمفهوم من حيث أنه لابد أن نفرق بين الحاجات الأساسيه الماديه والحاجات الاساسيه غير الماديه وأن هذا المفهوم مفهوم نسبى كما أوضح ا.د حامد عمار- ومرة ثانية سوف اكرر هذا القول من حيث أن احتياجات الانسان نسبيه ومتغيره فنحن فى الغذاء مثلا لدينا ثلاث مستويات : الغذاء للبقاء فول وعدس ، وهناك غذاء

صحى جينه ومربه واطعمه سهله الهضم ولا تجهد المعده ، وهناك غذاء للابداع مثل الكافيار وأسماك السالمون الأحمر .مره ثانيه بعد أن وجهت انتقادات قاتله لمفهوم الحاجات الأساسيه نذهب مرة ثانية لآسيا لكى نوضح أن هناك فرصه لردم فجوه التنميه ونتحدث عن النمور الآسيويه . والبنك الدولى نفسه اصدر كتابا منذ ثمانيه اشهر يروج للنمور الآسيويه وما حدث فيها واسم الكتاب "المعجزه الآسيويه" والكتاب يركز على نقاط النجاح مثل مفهوم النمو السريع مع العداله الاجتماعيه ، لقد حققوا انجازات هائله جداً وكان الفائض كافياً ليحقق العدالة الاجتماعية. ويقلل من تشوهات توزيع الدخل إلى حد بعيد .أعود لاتحدث عن نقطتين هما ثقافه التنميه ومفهوم التنميه البشريه نفسه . عندما بدأنا نتكلم عن التنميه البشريه بدا المفهوم بدون شواطىء ويبدو أن المسألة مفاهيميه اكثر منها مدخل للتنميه . نفس الحال ينطبق على التنميه المستدامه، عندما اقول أنه يجب أن نترك شيئاً للأجيال القادمه وأنه لابد ألا نستنفذ الموارد تبدو المسأله رأياً اكثر منها مدخلا وطريقاً للحل وأحب أن اقرر أنه يبدو أن ثقافه آسيا مختلفه عن الثقافة العربية . من المهم فهم آسيا وعلوم آسيا التى قال عنها النبى عليه الصلاه والسلام "اطلبوا العلم ولو فى الصين " المصطفى كان يقدم منهجا للحياه لكن عينه الشريفه كانت على الثقافات الأخرى التى يجب أن نفهمها ونأخذ منها .الذى أود أن اقوله هل نحن نعيش فى عصر عصبى الآن ؟ وهل الكومبيوتر سوف يقتلنا فعلا ؟ لأنه كيف تتسق حقيقه أن حوالى ٤٠ -٤٥ ٪من العماله عماله هامشيه ومتسوله ونحن نتقدم نحو عصر الكومبيوتر . هذه هى فصامية التنمية المصرية وزيف المفهوم عندما نتحدث عن توسيع خيارات الناس وذلك فى ضوء وجود الجهلاء وجيوش العماله الهامشيه المتسوله والحديث عن الكومبيوتر وضروره أن ندخل عصر الكومبيوتر .هذه انفصاميه قاتله لأننا يمكن أن نتحدث عن ازدواجيه نواحى الحياه الاقتصاديه والاجتماعيه . اذ ن لابد للتنميه من ثقافه وكثيراً من القضايا الاجتماعيه والمسلمات الدينيه لم يتم الاتفاق عليها بعد .

الجانب الثانى وهو البناء المؤسسى الذى تفضل بالحديث عنه بشكل موسع وعميق الأستاذ الدكتور الأمام فى البدايه لأنه يبدوا أن البناء المؤسسى الخاص بمهمة الخصخصة لدينا يفتقر للمفعالية . عندما بدأنا فى قطاع الأعمال العام نتحدث عن الخصخصه لم نكن نعرف هل الخصخصه من أسفل أم من أعلى . كانت تأتى الينا أوامر من مكتب قطاع الأعمال العام لا تمنحوا العلاوات السنويه لأن هذه شركات خاسره ثم تأتى اشارات اخرى من رئيس الوزراء بمنح العلاوات لأن هذا من شأنه ان يزعزع

الأمن العام ويدفع إلى قلقله العمال . وبالتالى نجد أن البناء المؤسسى واشارات التنميه نفسها واداره التنميه كانت اشارات ضائعه لأن البناء المؤسسى بحاجة الى ترسيخه وربما اعادة تشكيله ، وهنا يبدو التناقض الأساسى بين مسار التنميه المصريه مثلاً ومسار التنميه الآسيويه فى جنوب شرق آسيا . لكى اختم حديثى أرى أن انفصاميه التنميه هى التى يمكن أن تضرب التنميه البشريه فى مقتل ، كما أن الخلفيه الثقافيه التى تتقدم منها كل مداخل التنميه وأدوات التنميه ومناهج الاداره الخاصه بالتنميه هى التى يجب أن تتضح إلى حد بعيد وخلافا لهذا فنحن سندور فيمايعرف بالتقدم إلى الخلف. وشكرا.

أحمد حسن ابراهيم :

أود فى البداية أن أوكد الكلام الذى قاله الأخ الدكتور محمود عبد الحى فيما يتعلق بقضية أمن المواطن وبصفة خاصة لأن قضية أمن المواطن تقدم الينا أو تصور لنا على أنها أمر يتعارض مع أمن الوطن . وهذه مسألة فى منتهى الخطورة ولابد أن ننتبه اليها . اننى عندما أتكلم عن أمن المواطن فأنا أتكلم عنه كأمر ملازم لأمن الوطن ولايتعارض معه . ان أمن الوطن وأمن المواطن لاينفصلان ولا أمن للمواطن اذا انتهك أمن الوطن.

فيما يتعلق بمفهوم التنمية المتواصلة والكلام الذى أثير حوله ، أرى أن هذا المفهوم أيضا يقدم إلينا على نحو يفهم منه أنه ينصب فى المقام الأول والأخير على الموارد الطبيعية ويهمل البحث والتطوير والتعليم والتدريب كعوامل رئيسية أو مكونات رئيسية للتنمية المتواصلة من خلال تنمية البشر. وأنا أتصور أن هذا أمر يرقى فى اهميته الى مستوى لايقل عن مستوى أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية ان لم يكن أعلى منه.

فيما يتصل أيضا بمسألة البحث والتطوير وبالمقاييس ، تكلمنا كثيرا عن المفاهيم وتكلمنا قليلا - ان لم يكن اقل كثيرا - عن المقاييس وعن قياس التنمية البشرية . وهنا نطرح سؤالا عن معدل القراءة والكتابة ومدى كفايته للدلالة على مستوى التنمية البشرية فى ظل معدلات التقدم التكنولوجى الذى تحدث عنه الدكتور على نصار . اننا أمام عملية تقدم تكنولوجى متسارع ينطوى على تكنولوجيات متزايدة التعقيد يلزم لاستخدامها وصيانتها توفر مستويات مهارية وتعليمية عالية ومن نوعيات معينة ، فكيف نقبل معدل القراءة والكتابة كمفهوم أو كمقياس للتنمية البشرية

فى ظل هذا التقدم التكنولوجى الهائل ؟

فيما يتعلق بمتوسط عدد سنوات التمدرس أو متوسط عدد سنوات الدراسة تشير دراسات- وأستشهد هنا بالاستاذ الدكتور حامد عمار - الى أنه بعد اتمام مرحلة التعليم الالزامى فى مصر وهى ست سنوات تحدث عملية ارتداد الى الأمية. أى أن هناك تلاميذ يستمرون ست سنوات فى المدرسة الابتدائية ثم يرتدون بعد انتهائها الى الأمية. فهل ست سنوات تمدرس تدل فى هذه الحالة على أن هناك تنمية بشرية حقيقية؟ وهل يمكن فعلا أن أعتمد على معدل سنوات التمدرس أو متوسط عدد سنوات التمدرس كمعيار للتنمية البشرية بغض النظر عن مستوى المدرسة ومستوى المدرس ومحتوى المناهج والمقررات التى تدرس وعن مستوى كفاءة العملية التعليمية.

تحدثنا عن العدالة والتوزيع . ومسألة توزيع الناتج المحلى الاجمالى أو الدخل المحلى هى أوضح صورة من صور التوزيع . والبيانات المتاحة لدينا فى مصر تشير الى أنه فى عام ١٩٥٠ كان نصيب الأجور فى الدخل المحلى ٣٨٪ وأنه ظل يرتفع حتى وصل فى عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٥٠٪ وراح بعده يتناقص الى أن بلغ ٣٨,٢٪ فى عام ١٩٧٧وإلى٣٨,١٪ فى عام ١٩٨٢/٨١وإلى ٣٧,٣٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦وإلى ٣٢,١٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ ثم انخفض فى عام ١٩٩٢/٩١ أى بعد عام واحد فقط الى ٣٠,٣٪ إلى أى مدى نستطيع إذن أن نتفق على أن معيار متوسط الدخل يمكن أن يعتبر مؤشرا لقياس التنمية البشرية فى ظل مثل هذا التدهور فى معدلات توزيع الدخل المحلى بين الأجور وعوائد حقوق التملك؟.

تبقى القضية التى أثارها أستاذنا الدكتور حامد عمار وهى عدم ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل . صحيح أنه لابد من أن يجد الانسان فرصة عمل ولكن من الصعب جدا فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل والمتسارع ، ومع تدنى المحتوى والكفاءة الداخلية لنظام التعليم ، أن نتحدث عن مخرج تعليم اليوم لابد وأن يكون قادرا على مواجهة إحتياجات السوق والتوافق معها. فى ظل تقدم تكنولوجى لاننتجه وانما نستورده، وينتج فى ظل ظروف تختلف تماما عن ظروفنا، ومع ذلك يفرض علينا استخدامه، يكون من الصعب جدا الحديث عن ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل .

وهنا تبرز قضية البطالة وارتفاع معدلاتها فى علاقتها بالتنمية البشرية ، بالنظر الى العمل

كحق ، كأول حقوق الانسان ، والى العمل كمصدر للدخل ، أو العمل كمصدر للانفاق على كثير من مكونات التنمية البشرية التى نسعى اليها وشكرا.

عبد الفتاح ناصف:

اسمحوا لى أن أبدى بعض الملاحظات :

- كثير من المداخلات قدمت تفصيلات جيدة تتعلق بالوضع فى مصر وتدخل بالتأكيد فى محتوى التنمية البشرية . على سبيل المثال التفصيلات الخاصةبأسلوب ومحتوى التربية والتعليم والرسائل الاعلامية تدخل فى نطاق تكوين وبناء القدرات البشرية . ايضا فان المشاركة فى مستويات وضع القرار وتنفيذه يدخل فى نطاق المشاركة التى تمثل جانبا هاما من مفهوم التنمية البشرية . وعندما نتحدث عن الأمن الفردى فإنه يمثل بعدا واحدا من سبعة أبعاد للأمن البشرى الذى تضمنها التقرير الدولى عام ١٩٩٤ (الأمن الاقتصادى والغذائى والصحى والبيئى والشخصى والمجتمعى والسياسى) . والحقيقة أن كل التفصيلات التى أشير اليها وغيرها تمثل جوانب هامة جدا عند تبنى مفهوم التنمية البشرية فى الاطار المصرى .

- بالنسبة لتوسيع الاختيارات . فإن امتداد العمر يسهم فى توسيع الاختيارات ؛ كما أن المعرفة والتعليم لها دورا أكيدا فى توسيع الخيارات . ونفس الشىء يمكن أن يقال لإرتفاع مستوى المعيشة . أى أن العناصر الثلاثة التى تدخل مؤشراتها فى حساب دليل التنمية البشرية تعمل على توسيع الاختيارات . أما الخيارات داخل نطاق كل عنصر فهى مسألة أخرى . ومن ناحية اخرى ، اذا كانت حاجات الانسان محدودة فإن إختياراته لانهائية وتحددها واقعيا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .. الخ .

- إذا كان مفهوم التنمية البشرية مستورد فهذا لايمثل عيبا فى حد ذاته . فقد استوردت دول الغرب منا فى بعض مراحل التاريخ واستفادت وتطورت . وأعتقد أنه يمكننا أن نستورد ماينتجوه من المفاهيم ونستفيد منها إذا إستطعنا أن نسخر هذه المفاهيم للأوضاع المصرية.

- بالنسبة للقيم الثقافية ، فإنه لاخلاف على كون القيم الثقافية من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية ، فضلا عن أنها من محددات الاختيارات من الناحية الواقعية .

- أثير دور الدولة مع التحذير من إضعاف هذا الدور . ودور الدولة لايمكن أنكاره وقد أكدت تقارير التنمية البشرية ذلك . ومع ذلك فالتحذير من تخلى الدولة عن دورها فى التنمية البشرية أو إضعافه أمر وارد .

- نوه أحد الزملاء بالعلاقة بين التنمية البشرية وإنتاجيه العمل . ولاخلاف على أن إنتاجية العمل وإرتفاعها أمر مرغوب . والواقع أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى (وهو أحد عناصر دليل التنمية البشرية)يعكس بدرجة كبيرة إنتاجية العمل . ويلجأ بعض الباحثين الى إستخدام هذا المؤشر كبديل تقريبى لانتاجية العمل المتوسطة عندما لاتتوفر البيانات اللازمة لقياس الانتاجية .

على نصا ر:

أظن أن بيينا خلافات وهناك نقاط أود استيضاحها فى الفترة القادمة . وسنظل على هذا الوضع طالما أن أى تقرير يصدر يقارن التنمية البشرية (وهو مطلوب) ويضع مصر فى ترتيب يسبقها فيه دول عربية كثيرة وفى نفس الوقت نتحدث عن التنمية البشرية . سيظل هذا الموقف حتى ونحن نقارن بين دمياط والمنوفيه ،وحتى ونحن نقرأ الاعلانات لقوى عاملة ونرى أنها أصبحت تطلب مهارات بعينها وليس شهادات وخريجى تخصصات،هكذا أصبح هناك انفصام بين التعليم والمهارة.

عندما قيل أن هناك مخاوف من ظاهرة الجمعيات الأهلية ، أنا أقول اذا لم تتوا م الدولة سواء هنا أو فى روسيا أو فى الصين أو فى أى مكان آخر مع المعطيات التى تحدثت عنها وتحدث عنها البعض ، على الدولة أن تسقط سقوطا سريعا وعلى المجتمع المدنى وجمعياته الأهلية أن تبدأ وتتنافس . لأن هذه الدولة تكون مخترقه حيث من حق أى واحد أن يدخل يعمل جمعيات أهلية . فالناس لن تنتظر هذه الدولة لتصحح نفسها . المجتمع المدنى قد يكون خليطا مابين حاجة صحية وحاجة غير صحية لأن الدولة لم تحاول التوا م مع هذه المعطيات .

كان لابد أن أعلق عندما قيل التساؤل : هل يمكن حرق المراحل ؟ وأن الذى يحدث على الأكثر سيمثل جزرا منعزلة . لأن مايسمى تقنيات جديدة قلت أنها قريبة من العلم ، وأن المتوقع من العلم شبه مشاركة من الجميع وعطاء من الجميع واستخدام من الجميع . اذا كانت هذه التقنيات الجديدة مناسبة للبيئة ، واذا كانت النسا ء البسيطات يعرفن احلال الموارد بتدخلات تكنولوجية وأن هناك مواد

جديدة ..الخ.اذا كانت كل هذه التقنيات موجودة فى حياتنا اليومية استطيع أن أتكلم عن جزر منعزلة وأنزل لأمسح الواقع،وكيف توزع الشركات انتاجها على أسر صغيرة والتقنيات المستخدمة لذلك .

كان لى أن أعلق عندما قيل إن أقصى ماتتمناه الصين أو تعلن عنه أن تفتح بابها للعلم والتقنية ، لكنها تتصف بشىء آخر وهو أنها واعية بهذا الاتجاه وأنها تمارس المواءمة والتطوير والتطبيق المتميز . مثلا الهند درست الوضع ، أصبح الانجليز يفكرون بعقول الهنود حيث تنتج الهند ٨٠٪ من ال Software للسوق الانجليزى. من هنا اختارت الهند ماينفعها ولاتقول ننتظر ، لأنك ستشترى من السوق وليس عندك شىء آخر ، عليك أن تجد منتجات تنافس بها فى السوق لأنك لاتستطيع أن تستورد كل شىء . اذا كانت ظاهرة قياس التنمية البشرية هى جمع كل المؤشرات ، فكل شىء كان موجود فى تنوع مؤشرات التنمية ، فى الدراما الآسيوية ، فى مفاهيم الموارد البشرية كل شىء موجود ، كل الكتابات موجودة ، ليس هذا هو السؤال . اظن أن السؤال هو كيف تراهن على المستقبل لكى تظل موجودا تحمى نفسك وقرارك وتتعايش مع البيئة وتضمن حقوق الانسان بالفعل وتختار مايتوا م ومايناسب ثقافتك العربية والاسلامية .

أود أيضا أن أقول أننا بصدد تركيز على دور جديد للدولة والمعارضة والمجتمع المدنى . فالتنظير أهملناه ، والتنظير هو بحث فى المحددات واختيار بين أولويات مرحلة معينه وارتباط بصالح معينه وظروف معينه وبيئة معينة . عندما ينزل وفد أمريكى لدراسة التنمية البشرية فى ٤ بلاد فى جنوب شرق آسيا ويصدر التقرير يتحدث عن تدريس الرياضيات والطبيعة بهذه البلاد. هذا هو مانحن بصدده ، بعد ذلك نتحدث عن التنمية البشرية ومحدداتها وكيف نحدد السقوف وكيف نفجر الطاقات . اذن نحن بصدد" التنوير" لأننا نفرق فى هذه الحالة بين الغيبة والايمان بالغيب. فالايمان بالغيب هو الذى يحرك العلم والتنمية الدائمة ، والغيبة قهرها . سعيد عشماوى كتب مقال فى روز اليوسف يظهر فيه ان التقدم على محور العلم فى الفيزياء كان اقترابا من الله وتوحيد القانون وتوحيد القوة واننا بالكاد نقترب من مفهوم الله . البديل للعلم هو بالعكس تحطيم هذا المفهوم للتوحيد وتراجع لمظاهر قوة الايمان. يتكرر هذا عند علماء البيئة عندما فهمنا التشابكات البيئية عرفنا أن كل شىء يحكمه قانون معقد ومركب .

والتخطيط لابد أن يعاد النظر فيه تماما لأن التخطيط يكون بخلق الظروف التى تسمح لكل

فرد أن يعمل مايخصه فتخرج الخطة خلقا للأولويات والمبادرات التى تجعل كل فرد يبدع ويأخذ المبادرة فى مكانه . وهنا اطمئن على مصر، هذا ماكنت أقصده . نحن بصدد مجتمع يتحدد فيه وزن وقوة وحصانة وأمن كل بلد بقدر استخلاص النخبة العقلية وتنظيمها وليس عدد السكان ولا الدخل. مجتمع الشك هو مجتمع العلم ، فكل ماتبقى كمدخل ضرورى هو علم اطفالك وناسك القدرة على الشك ، الشك الدائم للإبداع ولحل مشكلة استقلالية القرار. الغرب هو الذى سيحدد، فهل نتركه يفعل ؟ اذا كنا نريد التحدث عن التنمية البشرية ، هنا الفرز ماهو الأوضح ، كيف تستثمر ثقافتك ؟ أنت تتحدث عن ثقافة هل تصمد ؟ والأجيال القادمة تدخلها بمدارس أجنبية أو تدريس العلوم بطريقة متخلفة ، فهل تصمد ؟

عبد الفتاح ناصف:

الحقيقة أن الطلاب المقيدين بالقطاع الخاص لايزيدون عن ٥٪ من اجمالى المقيدين فى التعليم.

على نصار :

بالنسبة للدليل الاجمالى ، ربما يكون كل شىء موجود ، ولكن لانصل لشىء فى النهاية عندما نجمع بين أشياء الارتباط بينها قوى ، ونأخذ الأوزان ٣/١، ٣/١، ٣/١ والسؤال هو أن نفسى أن المدخل الصحيح هو توليد المقياس من خلال المحددات والتنظير للديناميكيات التى تسمح بصياغه سياسات تنموية.

محمد محمود الامام:

نرجع الى بعض الكلام الذى قيل هنا وهو أن العصر المقبل مختلف اختلافا جذريا عما هو عليه الآن . والقضية ليست قضية اختيار أو غيره ، فنحن أمام واقع معين عندما أكدت على أن عمليه التنمية هى تطوير مجتمعى وتنظيم مجتمعى قصدت أن يتم هذا بالتعايش والتعامل مع هذه الظواهر، عندما نأخذ المثال الذى ذكره الدكتور محمود عبد الحى عن ماهو الفائض وهل ينفقه الفرد على نفسه أم على الزكاه ؟ فى المجتمع الغربى قصة شاب كان له نشاط حزبى فى النمسا قيل له أنت استمريت أكثر من خمس سنوات بنفس السيارة وأكثر ولم تغيرها ، تغييرها يعنى بالنسبة لهم تشغيل ايدى عامله اذن فنظرتهم الى عملية الانفاق ونمط الانفاق مرتبطة بنظرتهم الى نمط الانتاج القائم . لأن الشخص السعودى اذا غير سيارته سيشترى سيارة أمريكية هذه هى القضية . القضية هنا أننى لا

أستطيع أن أفصل المجتمع عن واقعه .

الشيء الثانى أن التغيرات فى العلاقات الأسرية تغيرات رهيبة. والأطفال يصبحون عنصر قائم بذاته واذا حدينا من قدرات النمو فنحن نقضى بالكامل على الشعب لأنه بتغيير بسيط فى طريقه تصرف الأطفال نجد أنهم يعيشون العالم الجديد أكثر تلقائية وأكثر طواعيه من الجيل المتوسط والجيل القديم . فهناك قضية فى عملية التنمية البشرية وهى اطلاق القدرات . وهنا تظهر عمليه التعليم. نذكر مثلا أنه أثناء الحرب العالمية خرجت كتب " Teach Yourself : علم نفسك " لأن الشباب جميعا كانوا فى الميدان وأنا شخصيا استفدت من تلك الكتب ، انما لو نظرنا الى أى كتاب فى المدارس لوجدناه شديد التعقيد ولا نتحدث عن ظاهرة الدروس الخصوصية بمعزل عن طريقة وضع الكتاب . اذن القضية ليست قضية جزئية لمحتوى التعليم . كان فى وقت من الأوقات يتم توجيهه لحماية الهوية وهذا كان دور الأزهر خلال القرون الماضية . وفى وقت من الأوقات كان التعليم موجه لبناء دولة وسلطة مركزية وحكومة تعمل فى ظل الاستعمار. ماهو التوجه العام للتعليم الآن ؟ أعتقد هذا هو السؤال الاساسى الذى أثاره الدكتور حامد عمار لأنه من هنا ممكن أن نقول نوجه الى ماذا وكيف ومن الذى سيوجه ؟ وماهى القدرات ؟ ويرتبط بهذا قدرة المجتمع على استيعاب مستحدثات التكنولوجيا فى تطوير التعليم نفسه . ليس التعليم من أجل التكنولوجيا وانما استخدام التكنولوجيا فى الوصول الى التعليم . وهنا سنجد فى وقت من الأوقات- وليس بعيدا - تطورات كبيرة . حاليا يوجد برنامج عن القرآن وبه أحاديث وفيه تفاسير وسيصبح فى متناول جميع الناس وستكون عملية خطيرة جدا . هذه آراء ستصل الى الأطفال والشباب . هذا البرنامج معمول فى باكستان سيأتى لى. هذا يتعلق بقضية البناء البشرى الذى سنواجه به المجتمع واعتقد أن هذه النقطة تحتاج الى مزيد من المناقشة وشكرا.

حامد عمار :

الفرق بين مفهوم التنمية البشرية وكل المناقشات التى دارت مثل الفرق بين انسان يرى خريطة مصر وآخر يرى الواقع المصرى بتضاريسه وجباله . الخريطة مسطحه لاتتبين شيء هذا ما أعتقد أن المناقشة اظهرته وأوضحته . المشكل أنه عندما يكون المفهوم جامعا لكل شيء وهذا يذكرنى بقضية محو الأمية التى كانت فيما مضى مسئولية وزارة التعليم. قيل لا ، محو الامية قضية قومية ، ماذا

يعنى هذا ؟ أيضا من المسئول فى هذه القومية ؟ ماهو دور كل واحد ؟ هذا هو المشكل ، عندما نأخذ قضايا دون تمايزات لنخفض تضاريسها ، هذه هى الصورة التى اعتقدت أنها اتضحت من المناقشات .

مسألة أن التعليم الخاص ليست فى حجم لأنه لايمثل سوى ٥٪ ، لكن هذه النسبة تمثل النخبة ذات القدرات المالية والمكانة الاجتماعية ، وهى ظاهرة بدأت تظهر بشكل كبير حيث تخرج النخبة التى استطاعت أن تحصل على تعليم معين بمفاهيم معينه وقيم معينه ولغة معينة وتعاملات معينة أكثر قدرة على التعامل مع العالم الخارجى وأقل قدرة فى التعامل فى الداخل . وبذلك تصبح هذه النخبة غير مندمجه وأقل قدره على تحريك بقية القطاعات والمؤسسات المجتمعية لذلك خطورة ٥٪ لها تأثير ٩٠٪ من حيث التأثير.

عبد الفتاح ناصف :

لازالت الأمثلة غنية سواء فى البناء المؤسسى أو عن النسبة التى يساهم بها القطاع العام فى التعليم واتجاهه اتجاه معين ، أو التكنولوجيا واستيعابها وتطويرها لصالح التعليم أو لصالح المجتمع بصفة عامه .هذه قضايا مهمة فى عملية التطوير المطلوبة. اننا نحاول أن نستكشف بشكل واضح كثيرا من التضاريس - على حد تعبير الدكتور حامد عمار - الموجودة فى الخريطة المصرية لكى نتعامل معها لتحقيق التنمية البشرية.

محمد محمود الامام :

ماهى القضية ؟ اذا كان على المؤشرات يمكن الرجوع الى محاضرتى عام ١٩٧٧ فى الموسم الثقافى للجامعة العربية عن مؤشرات التنمية فى العالم العربى لن نجد فرقا بينها وبين محتويات أى تقرير للتنمية الآن . كل من كان يعمل بالتنمية يبدأ بهذه المؤشرات . القضية أننا كنا فى وقت من الأوقات نناقش منهج بديل للتنمية غير المنهج الذى يراد طرحه حاليا . أصبح هناك منهج وحيد وهو عملية إصلاح اقتصادى تسمى اصلاح اقتصادى وترك الأمور لقوى السوق . هذه هى القضية التى نواجهها الآن واصبح عملية الحديث عن الكفاءة الاقتصادية تغطى على كلمة الكفاءة الاجتماعية . لايوجد من يتكلم عن الكفاءة الاجتماعية وبالتالى القضية هى هل ماطرح فى هذه التقارير يصلح كمنهج بديل لتفكير تنموى . هو يشخّص ، لكنه لايعالج قضية الديناميكية فى النظام حتى يمكن أن يتحول الى منهج بديل لابد أن نأخذ عملية ديناميكية النظام .

عندما أتحدث عن أداء التنمية فلابد من تحديد مفهوم التنمية . عملية المقارنة التى أثيرت اليوم ، لم نكن فى السابق نقارن نفسنا بأمريكا لكن كنا نقول دخلنا سيزيد ٥٪ أو ٧٪ . كنا نقارن أنفسنا بنفسنا . الفجوات جاءت بعد ذلك انما كانت القضية فى التنمية - ولست أقول هذا خطأ أم صواب - كان هناك مقياس ذاتى لعملية التنمية . أين كنا والى اين نريد الوصول . اختياراتنا كانت بديلة عديدة ولم تكن اختيارات محددة. وفى وقت من الاوقات كانت هناك اختيارات محددة . عندما وضع اختيار مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ أو ٢٠ سنة ، عملت محاضرة من الندوات الأولى التى عقدها المعهد وكان عنوانها الأهداف الاجتماعية للتخطيط لأن البعد الاجتماعى كان غائبا . هذا اختيار وكانت هناك اختيارات تكنولوجية .. الخ انما المنهج البديل هو عملية احداث عفوى للتنمية دون التوقف على ادوات السياسة الاقتصادية التى تخدم المنهج وليس العكس وضع التنمية فى خدمة السياسة الاقتصادية أو وضع السياسة الاقتصادية فى خدمة التنمية .

على نصار :

ماترفضه الدول الاسكندنافيه واليابان وشرق آسيا من أهداف وغايات الحياة نحن نرفضه ايضا. فنحن لنا تميز حضارى واتمنى أن تقرير التنمية البشرية المصرى يتضمن التعليقات والتحفظات بحيث يأخذ كل سنة عند اخراج التقرير بعض المشكلات التى يشار اليها فى القياس والمفهوم ... الخ ويتقدم معها . لأن هذا التقدم النظرى الفكرى فى التقرير من سنه لأخرى فى نفس أهمية القول أسيوط وضعها أيه أو المرأة وضعها أيه.

أبو بكر متولى :

عندما نتحدث عن قياسات التنمية واختيار نموذج معين لها لابدمن تحديد ماهو النموذج الذى اختاره للتنمية وماهى القياسات؟لذلك فان ماسمعته كله عباره عن توصيف لمظاهر مختلفة للتخلف التى توجدفى مجتمعناولايختلف عن مجتمعات كثيره،لكن ماهو النموذج وكيف ننمو؟هذا هو الصعب.

محمود عبد الحى :

تعليق صغير على قضية ادارة التنمية التى أثارها الدكتور الامام. الحقيقة يجب تغيير مفهوم

الادارة بحيث لاتكون مجرد السلطة وانما ننتقل الى المسئولية والرعاية، هذه نقطة مهمة جدا ، لكى تنجح ادارة التنمية فى تنمية البشر أنفسهم.

قضية التكنولوجيا واللحاق بالعصر لابد من وضع مفهوم نتفق عليه للتكنولوجيا فى اطار المفاهيم لأن التكنولوجيا ونحن ندرس مفهوما من أكثر من عشر سنوات فى دراسة صدرت عن المعهد وجدنا أن أفضل تعريف : أنها طريقة الانسان فى صياغة علاقات الانتاج الفنية والاجتماعيه من أجل الوصول الى مايحقق اهدافه . معنى هذا أن كل بلد يوجد بها تكنولوجيا وبالتالى المطلوب منى وأنا أود اللحاق بالعصر عندما استورد مثلا منتجات ذات محتوى تكنولوجى معين لابد أن تتوفر لدى القدرة العقلية وهى محصلة التعليم والثقافة وطرق التفكير .. الخ ، القدرة العقلية التى تجعلنى اتمكن من تحليل المحتوى التكنولوجى واستيعابه واعادة انتاجه .هنا يمكن فقط أن أقول أن هذا الاستيراد قد ساعد على تطوير وتقدم التكنولوجيا المحليه . وشكرا .

عبد الفتاح ناصف :

نشكركم جميعا على حضوركم ومشاركتكم الفعالة ونتمنى أن نراكم قريبا إن شاء الله فى دائرة حوار أخرى.